

مقاييس الفصاحة في القرن الخامس الهجري*

د. محمود عبدالله الجفال

الجامعة الأردنية

التمهيد:

لعلّ من المفيد بادئ ذي بدء أن نحدد المقصود بمصطلحي "المقاييس" و"الفصاحة" الواردين في عنوان البحث.

أما كلمة "المقاييس" فهي جمع "مقياس" من الجذر الثلاثي (ق ي س)؛ وينصرف المعنى اللغوي لها إلى المقادير. وقاس الشيء يقيسه قياساً إذا قدره على مثاله. والقياس تقدير الشيء بالشيء؛ والمقياس: المقدار، وما قيس به^(١).

وعند أهل الأصول، كما ينصّ على ذلك السيد الجرجاني في كتاب التعريفات، أن القياس هو "إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علتة في الآخر. واختيار لفظ (الإبانة) دون (الإثبات) لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت له"^(٢).

ويورد السيّد الجرجاني تعريفاً آخر للقياس وهو أنه "ما يمكن أن يذكر فيه ضابطة؛ عند وجود تلك الضابطة يوجد هو"^(٣).

*ينبغي عليّ في بداية هذا البحث أن أتقدم بالشكر الجزيل للأصدقاء والزملاء في قسم اللغة العربيّة وآدابها بالجامعة الأردنية وبخاصة الدكتور جعفر عبابنة لتفضله مشكوراً بقراءة مسودة البحث وإبداء ملحوظاته القيمة؛ والأستاذ الدكتور محمد بركات أبو علي الذي طالما زودني بملحوظاته النفسية التي يتعلق معظمها بمعنى الفصاحة عند البلاغيين؛ والدكتور عبدالكريم الحباري الذي أطلعني مشكوراً على مخطوطة رسالته للدكتوراه إذ لولا ما أبدوه من آراء مفيدة لما تسنى لي إخراج هذا البحث بصورته النهائية. فلهم مني جميعاً الاعتراف بفضلهم وجزاهم الله عني خير الجزاء.

وفي عرف اللغويين أن المقياس هو "الأساس الذي نبني عليه ما نستنبطه من قواعد اللغة أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في بعض ألفاظها". والمقياس أيضاً هو المكيال أو الميزان الذي يحكم به على صحة اللغة ألفاظاً وتركيباً^(٤). وقد يحلو لبعض الدارسين المحدثين استخدام مصطلح "معيّار" بدلاً من مقياس^(٥).

على أنّ موقفنا هنا يتلخص في أن مقياس الفصاحة يعني الحكم على الألفاظ والتراكيب العربيّة من خلال النموذج الأرقى في التعبير المتمثل في لغة القرآن الكريم وتراكيبه من ناحية، ولغة الشعر العربي القديم وتراكيبه من ناحية أخرى. إذ نجد أن أكثر الدارسين اللغويين من قدماء ومحدثين يقرّون أن الفصاحة هي ما يمثله هذان النموذجان^(٦).

وأما مصطلح "فصاحة" فقد تناوله عدد غير قليل من الباحثين بالدرس والتحليل. ولقد تركزت أكثر هذه الدراسات على المفهوم البلاغي للفصاحة كما وردت في أعمال البلاغيين القدامى. إذ نجد أن علماء البلاغة ومؤرخيها قد تناولوا موضوع الفصاحة، لغة ومصطلحاً. غير بعيد عن البلاغة^(٧).

أما معنى الفصاحة لغة فقد ذكر ابن فارس في معجمه مقاييس اللغة أن الفاء والصاد والحاء: أصل يدل على خلوص في شيء، و نقاء من الشوب. ثم استخدمت الكلمة لتدل على اللسان فقيل: أفصح الرجل أي تكلم بالعربيّة.

وهذا يدل دلالة واضحة على أن القصد هو خلوص عربيّة المتكلم من الخطأ واللحن والعجمة وغيرها مما قد يشوبها أو يشينها بالإضافة إلى طلاقة اللسان وسلامة النطق. وقيل أيضاً: فصح بمعنى جادت لغته حتى لا يلحن. وفي هذا دلالة أخرى على جودة كلام المرء لما تقتضيه من خلوص ونقاء. أما المعنى الاصطلاحي فيتعلق بالإبانة والوضوح والظهور^(٨).

وقد لاحظ بعض الدارسين المحدثين أن المعنى الاصطلاحي للفصاحة مرّ
بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة النشأة التي بدأت ملامحها في الظهور على يد أبي
عثمان الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ)، واستخدمت فيها
الفصاحة والبلاغة بمدلولها اللغوي الذي جعل الفصاحة والبلاغة
بمعنى واحد. وهذا هو ما سُمي باختلاط مفهوم المصطلحين
واستخدامهما بمدلول واحد^(٩).

المرحلة الثانية: وتبدأ على الأغلب في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري
على يد أبي هلال العسكري مؤلف كتاب الصناعتين (المتوفى سنة ٣٩٥هـ): إذ
يفرق أبو هلال بين مفهومي المصطلحين، على الرغم من أنه بدأ حديثه بتأكيد
المعنى المشترك الذي يحمّله كل من كلمتي فصاحة وبلاغة، في قوله: "... وإذا
كان الأمر على هذا، فالفصاحة والبلاغة ترجعان إلى معنى واحد، وإن اختلف
أصلاهما؛ لأن كل واحد منهما إنما هو الإبانة عن المعنى والإظهار له"^(١٠).

ولكن أبا هلال يعود فيقرّر أن الفصاحة تتضمن اللفظ، والبلاغة تختص
بالمعنى، "وعلى هذا تكون الفصاحة والبلاغة مختلفتين، وذلك أنّ الفصاحة تمام
آلة البيان فهي مقصورة على اللفظ؛ لأن الآلة تتعلق باللفظ دون المعنى والبلاغة
إنما هي إنهاء المعنى إلى القلب. فكأنها مقصورة على المعنى". ويضيف أبو
هلال أن المصطلحين قد يجتمعان في وصف الكلام إذا توافر للكلام حسن
التأليف والمعنى معاً، إذ يقول: "وقد يجوز مع هذا أن يسمى الكلام الواحد فصيحاً
بليغاً إذا كان واضح المعنى، سهل اللفظ، جيد السبك، غير مستكره ولا فجّ، ولا
متكلف وخم، ولا يمنع من أحد الاسمين شيء لما فيه من إيضاح المعنى وتقويم
الحروف"^(١١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ البحث في مقاييس الفصاحة اللغوية في القرن الخامس الهجري قد اقترن بمقاييس البلاغيين للفصاحة وذلك لاتصال مفهومي الفصاحة والبلاغة واختلاطهما بحيث نجد من الصعب الفصل بينهما أحياناً.

- ٢ -

تنوع مفاهيم الفصاحة:

إن الفصاحة "لغة واصطلاحاً ومفهوماً - بمعزل عن البلاغة ومدلولاتها - كانت هم اللغويين القدماء في القرون الهجرية الأربعة الأولى. إذ ألح على هؤلاء التساؤل التالي: أي لغات العرب الأفضح؟ بل أيها التي تصلح أن تكون حجة في استقراء قواعد "العربية الفصحى".

ولقد تنبّه اللغويون الأوائل إلى أن "العربية الفصحى" تتبع من ثلاثة مصادر رئيسة هي: القرآن الكريم وأقوال الرسول ﷺ، والشعر العربي الجاهلي والمخضرم إلى رأس المائة الهجرية، إلا أنهم في بعض حديثهم جعلوا "الفصحى" لغة قريش: قبيلة الرسول عليه السلام، ثم أقرّوا من بعد ذلك أن مقياس الفصاحة لأي قبيلة عربية إنما هو بمقدار قربها أو بعدها من لغة قريش^(١٢).

كان هدف اللغويين العرب القدامى هو حراسة الفصحى لغة القرآن الكريم. وهذا الهدف الديني هو الذي ارتبط بأذهانهم وأذهان من خلفهم من علماء العربية، وهو الذي جعلهم يضعون الشروط والقواعد، بل قل القيود، لحماية الفصحى. فكانت القيود الزمانية والمكانية - وهي المسماة بعصور الاحتجاج^(١٣). فليست كل لهجة عربية تعدّ فصيحة، وليس أبناء كل عصر يعتبرون فصحاء. على أننا نلاحظ في الدراسات اللغوية القديمة موقفين محدّدين من الفصاحة اللغوية تطوّرا ليصبغا مقياسين مختلفين من مقاييس الفصاحة:

١- الموقف البصري، ويمثله موقف أبي عمرو بن العلاء (المتوفى عام ١٥٤هـ) الذي سأله رجل: أخبرني عما وضعت مما سميت عربية! (١٤) يدخل فيه كلام العرب كله؟ فقال: لا. قال: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ (١٥) فقال: أحمل على الأكثر. وأسمي ما خالفني لغات (١٦).

٢- الموقف الكوفي، ويمثله موقف إمامهم النحوي أبي العباس ثعلب (المتوفى عام ٢٩١هـ) في كتابه المشهور (الفصيح أو فصيح الكلام)، ومفاده أن مداد الفصاحة في الكلمة على كثرة استعمال العرب لها (١٧).

إنّ المتمعن في آراء اللغويين في القرون الهجرية الأربعة الأولى ليجد أنهم اختلفوا في مواقفهم ولم يصلوا إلى مقياس واحد محدّد للفصاحة، أو إلى اعتبار لغة ما أو لهجة ما هي الفصيحة، وإن كان هناك إجماع ينصب على اعتبار لغة قريش هي الفصيحة لأن قريشاً هي قبيلة الرسول ﷺ وهو القائل حين تعجب رجل من فصاحته: "إنما أنزل القرآن بلسان عربي مبين" (١٨). وأضاف اللغويون القدامى حجة أخرى وهي ما قاله عثمان بن عفان رضي الله عنه لكتابة الوحي حين أمرهم بكتابة المصحف الموحد: "... فاكتبوه بلسان قريش فإنما نزل بلسانهم" (١٩).

وهذا يعني أن القدماء اعتبروا لغة قريش هي مقياس الفصحى وقد يكون هذا الاعتبار السبب في إهمال كثير من لغات القبائل العربية الأخرى. يضاف إلى هذا أن لهجات القبائل العربية - غير القرشية- قد وصفت بخصائص صوتية معينة كالنعنة والكشكشة وغيرها مما دعا اللغويين إلى استهجانها ووصفها باللغات المذمومة (٢٠).

غير أنّ هذا الموقف لم يمنع بعض اللغويين من الجهر بأن اللغات العربية (أي اللهجات) كلّها حجة. بل لقد أضافوا إلى هذا أن للعربيّ الفصيح مستويين

من التعبير: أحدهما الفصيح، والآخر دون ذلك (وقد يعني هذا الآخر أنه إما غير فصيح أو أنه أقل فصاحة من الأولى)، ثم لا يؤثر ذلك على منزلته - أي العربي - لدى اللغويين من حيث اعتبار لغته حجة يستشهد بها على قواعد النحو^(٢١).

ومجمل الأمر أن معظم اللغويين القدامى قد جعلوا العرب صنفين: فصحاء أو غير فصحاء. ولم يكن لهم - في غالب الأمر - مقياس منهجي محدّد لاعتبار هذا التقسيم سليماً. غير أن الدراسات أثبتت أن مقياساً واحداً ظل قائماً في أذهان اللغويين ألا وهو: مدى موافقة أو مخالفة كلّ واحدة من اللهجات العربية لغة القرآن الكريم^(٢٢).

- ٣ -

إنّ هذا التوجه - في القرون الهجرية الأربعة الأولى - كان نتيجة حتمية للصراع اللغوي والصراع الحضاري اللذين شهدهما المجتمع الإسلامي. فقد تحولت أمم وشعوب غير عربية الأصل والثقافة إلى اللغة العربية. وشهدت هذه المرحلة نشوء ظاهرة اللحن وانتشارها بشكل واسع. من أجل ذلك احتاج الناس إلى من يضبط لهم نطق الألفاظ غالباً. والحاجة إلى "تقويم اللسان" تعين المسلم - عربياً كان أم غير عربي - على قراءة القرآن الكريم قراءة سليمة خالية من اللحن.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أنّ الصراع الحضاري بين العرب والشعوب الأخرى قد شهد بزوغ الحركة "الشعوبية"؛ وتقويم آراء الشعوبيين كما هو معروف على الطعن على العرب. ونتيجة لذلك قام عدد من علماء العربية بالرد على هؤلاء الشعوبيين. وكان من ذلك تأليف الجاحظ كتابه "البيان والتبيين". ولعلّ عنوان هذا الكتاب يفسّر هذا التوجه الذي أملتة هذه المرحلة، إذ إن الردّ على

الشعوبية ولّد بالضرورة التأكيد على بعض خصائص العرب وتميزهم عن غيرهم من الشعوب بفصاحة لغتهم.

وقد يكون هذا هو السبب الذي وجّه الفصاحة نحو نطق الألفاظ العربية نطقاً سليماً خالياً من العيوب الصوتية وفق معايير معينة تتلاءم وقراءة القرآن الكريم من ناحية، ثم التخلّص من بعض عيوب النطق التي شابت بعض اللهجات العربية أو نطق الأعاجم للألفاظ العربية من ناحية أخرى.

هذا على المستوى اللفظي، أما المعنى فلا تبرز لنا الدراسات الأولى اهتماماً مباشراً به وكأنه قد حلّ في المرتبة الثانية بعد اللفظ.

ولقد شهد القرن الرابع الهجري تحولاً بارزاً في دراسات اللغة العربية، وتمثل هذا - في بعض وجوهه - في ظهور المؤلفات التي تناولت بالبحث الدقيق والمستقصي موضوع "إعجاز القرآن"، وبخاصة ما يتعلّق بفصاحته وبلاغته.

ولا شك أن مؤلفات "إعجاز القرآن" قد سبقت بدراسات أولى انصبّت على تناول بعض آيات القرآن الكريم متفرّقة وإظهار ما فيها من معان وبيان بإبراز جمال لفظها وإعرابها. بل لقد تناول بعض الدارسين معاني القرآن من خلال إعرابه. ولعلّ من أوائل هذه الدراسات كتاب "مجاز القرآن" لأبي عبيدة (المتوفى سنة ١٨٨هـ)، وكتاب "معاني القرآن" للنحوي الكوفي أبي زياد الفراء (المتوفى سنة ٢٠٧هـ) (٢٣).

ولكن هذا التوجه أخذ مساراً مختلفاً حين أرسيت معالم الفرق الإسلامية، وظهر لكل فرقة عدد من العلماء (أي المتكلمين). فاستغل بعضهم موضوع "إعجاز القرآن" للترويج لمذهبه (٢٤). وفي واقع الأمر اختلف تناول هؤلاء لإعجاز القرآن عمّا عهد لدى السابقين من علماء اللغة والنحو، وأصبح التوجه يقتضي

إظهار جمال بلاغة القرآن الكريم وفصاحته ليس من حيث لفظه فحسب بل من حيث معانيه وتراكيبه.

ويرى بعض الدارسين المحدثين أن موضوع "إعجاز القرآن" و"البلاغة" أشبه بالتوأمين اللذين يشقّ على المتأمل أن يميز بينهما. بل إن دراسة علوم البلاغة - عند أسلافنا - والعناية بها كان السبيل لفهم الإعجاز القرآني^(٢٥).

إنّ كتاب "الصناعتين" ليعتبر بحقّ الحدّ الفاصل بين دراسات علماء الكلام - وبخاصة أصحاب المذاهب الإسلامية المختلفة - ودراسات اللغويين النحويين. فقد أدرك أبو هلال العلاقة القائمة بين معرفة الفصاحة وإعجاز القرآن الكريم، وآثر ألا يخوض فيما خاض فيه علماء الكلام في موضوع الإعجاز والفصاحة. وهو يشير في ختام فصله القصير عن معاني الفصاحة والبلاغة - لغة ومصطلحاً - إلى هذا، فيقول: "وليس الغرض في هذا الكتاب سلوك مذهب المتكلمين. وإنما قصدت فيه مقصد صنّاع الكلام من الشعراء والكتاب، فلهذا لم أطل الكلام في هذا الفصل"^(٢٦).

- ٤ -

الفصاحة في القرن الخامس الهجري:

أما الفصاحة في القرن الخامس للهجرة فقد خاض غمارها درساً وتحليلاً غير واحد من الدارسين. ويظهر أن علماء الكلام كان لهم النصيب الأكبر في "الجدل" الذي دار حول دلالة الفصاحة ومفهومها. إذ نجد أن الحديث عن الفصاحة يتمحور حول بلاغة القرآن الكريم وإعجازه في عدد من المؤلفات من مثل: كتاب إعجاز القرآن للباقلاني الأشعري (المتوفى سنة ٤٠٣هـ) والجزء السادس عشر الذي خصص لإعجاز القرآن من كتاب القاضي عبد الجبار الأسد آبادي المعتزلي (المتوفى سنة ٤١٥هـ): المغني في أبواب التوحيد والعدل، ثم كتاب دلائل

الإعجاز والرسالة الشافية في إعجاز القرآن الكريم لعبدالقاهر الجرجاني الأشعري (المتوفى سنة ٤٧١هـ). وهناك مؤلفات لم يتمحور الحديث فيها حول إعجاز القرآن ككتاب ابن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦هـ): سر الفصاحة.

إن الدارس لهذه المؤلفات ليرى مدى اعتماد بعضها على بعض، بل ومناقشة بعضها بعضاً في النظرة إلى "الفصاحة" وعلاقتها بموضوع إعجاز القرآن. وقد يرى أيضاً أن بعض هذه المؤلفات قد يعزى إلى القرن الرابع الهجري وليس إلى القرن الخامس، من مثل كتاب الباقلاني، وكتاب القاضي عبدالجبار لأن صاحبيهما قد عاشا جلّ عمريهما في القرن الرابع الهجري وإن كانت وفاتهما في مطلع القرن الخامس^(٢٧).

غير أننا سنعرض مواقف هذين العالمين في هذا البحث لسببين:

- ١- إن وفاة كل منهما كانت في القرن الخامس الهجري.
- ٢- إن آراءهما تعتبر الجسر الذي يوصل بين القرنين الرابع والخامس الهجريين.

ويمكننا إضافة سبب ثالث وهو: أن عبدالقاهر الجرجاني قد بنى آراءه في الفصاحة على مناقشة آراء سابقيه والرد عليهم، وبخاصة آراء المعتزلة المتمثلة فيما أورده القاضي عبدالجبار^(٢٨).

-٥-

القاضي الباقلاني الأشعري:

أسلفنا أن مصطلح "فصاحة" اختص بوصف الألفاظ بمعنى الظهور والوضوح إلى قريب من نهاية القرن الرابع الهجري حين ربطه أبو هلال العسكري بمفهوم البلاغة، ونقله من وصف الألفاظ فحسب إلى وصف الألفاظ والمعاني. وهذا هو

الذي أشار إليه كثير من الباحثين من التداخل أو الخلط بين مفهومي الفصاحة والبلاغة. ولذلك نجد الباقلاني وقد أدرك هذا الربط يشير إلى ما كان يدور آنذاك حول معنى "فصاحة" بقوله: وأما الفصاحة فقد اختلفوا فيها: فمنهم من عبّر عن معناها بأنه ما كان جزل اللفظ حسن المعنى^(٢٩). وقد قيل: معناها: الاقتدار على الإبانة عن المعاني الكامنة في النفوس، على عبارات جليّة، ومعان نقيّة بهيّة^(٣٠).

وأياً كان التعريف الذي يتبناه الباقلاني فإنه يظهر بوضوح الاختلاف بين مواقف اللغويين القدماء ومواقف علماء الكلام. فلم تعد الفصاحة ترتبط بالظهور والوضوح والإبانة من حيث الاستخدام اللفظي فسحب، بل أضاف علماء الكلام المعنى إلى الشكل اللفظي الذي عبّر عنه آخرون بإضافة صفات من مثل: جزالة الألفاظ وحسن جرسها وسلامة نطقها^(٣١).

وربما يعني هذا أن مؤلفي "إعجاز القرآن" من المتكلمين لم ينظروا إلى أيّ من الفصاحة أو البلاغة إلا بقدر دلالتها على المعاني الكامنة في الألفاظ بالإضافة إلى حسن نطقها. وقد يتطابق هذا مع نظرهم إلى آيات القرآن الكريم لفظاً ومعنى^(٣٢).

- ٦ -

القاضي عبدالجبار الأسد آبادي المعتزلي:

يقتبس القاضي عبدالجبار تعريف شيخه المعتزلي أبي هاشم الجبائي (المتوفى سنة ٣٢١هـ) للفصاحة، وهو أنّ الكلام يكون "فصيحاً لجزالة لفظه، وحسن معناه، ولا بدّ من اعتبار الأمرين لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً، فإنّ يجب أن يكون جامعاً لهذين الأمرين"^(٣٣).

إنّ هذا ليوضح أن ارتباط الفصاحة باللفظ والمعنى يعزى إلى القاضي عبدالجبار. وهذا يعني اتفاق بعض الأشعرية والمعتزلة في أن الفصاحة لا تتعلّق

باللفظ وحده كما رأينا عند متقدمي النحاة واللغويين. يضاف إلى ذلك أن تعلق الفصاحة بالمعنى قد سبق أبا هلال العسكري. وعلى هذا يكون الجبائي هو أول من نادى به ثم تلقّف رأيه تابعوه وتلاميذه حتى أولئك الذين خالفوا مذهبه^(٣٤).

ويرى القاضي عبدالجبار أن فصاحة الكلام لا تتعلق بنظم معين "لأن الخطيب عندهم قد يكون أفصح من الشاعر والنظم مختلف، إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة". ويضيف: "وإنما يختصّ النظم بأن يقع لبعض الفصحاء يسبق إليه ثم يساويه فيه غيره من الفصحاء فيساويه في ذلك النظم، ومن يفضل عليه يفضل في ذلك النظم"^(٣٥).

ويعلّق د. شوقي ضيف على كلام أبي هاشم الذي نقله تلميذه القاضي عبدالجبار، فيقول: "وكلام أبي هاشم صريح في أنّ النظم لا يصلح أن يكون مفسراً لفصاحة الكلام؛ لأن النظم قد يكون واحداً، ويفضل أديب صاحبه فيه. وكأنه يردّ بذلك على الجاحظ وأمثاله الذي يرجعون إعجاز القرآن إلى نظمه وطريقته، ويقول: إنه لا يوجد في الكلام إلا اللفظ والمعنى ولا ثالث لهما، وإذن فلا بد أن تكون الفصاحة راجعة إليهما بحيث يكون اللفظ جزلاً والمعنى حسناً"^(٣٦).

وفي فصل آخر يقرر القاضي عبدالجبار أن "الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام؛ وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة"، مع مراعاة صفة الكلمة وإعرابها وموقعها. وبهذه الوجوه "تظهر مزية الفصاحة"، دون ما عداها^(٣٧).

ولعل هذا "الضمّ" المشار إليه هنا هو ما سماه الجاحظ من قبل بـ"النظم" وبخاصة نظم القرآن الكريم.

ولكنّ هذا الموقف في "الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام" لم يلق قبولاً لدى عبدالقاهر الجرجاني ذلك لأن القاضي عبدالجبار لم يعتبر المعنى من الوجوه التي تقع فيها مزية الفصاحة، فقد بين القاضي أنّ المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق. (وسياتي فيما بعد تحليل موقف عبدالقاهر الجرجاني إن شاء الله).

وأياً كان النقد الموجّه لآراء عبدالجبار، فقد تأثر به كل من ابن سنان الخفاجي وعبدالقاهر الجرجاني من ناحيتين: الأولى قوله باعتبار أن لكل كلمة صفة في الفصاحة، ثم لا بدّ من اعتبار مثله في الكلمات إذا انضم بعضها إلى بضع. وهذا هو الأساس الذي بنى عليه ابن سنان بحثه للفصاحة.

والثانية: ظهور المزية التي تختص بها الكلمات في التقديم والتأخير الذي يختصّ الموقع، أو الحركات التي تختص الإعراب والذي تقع فيه المباينة بين الكلام. وهذا الذي ذهب إليه القاضي عبدالجبار هو الذي فسّره عبدالقاهر بتوحي معاني النحو، وإن كان عبدالقاهر قد ردّ من قول القاضي عبدالجبار الجانب الذي لا يتفق ونظريته المذهبية في الإعجاز^(٣٨).

-٧-

عبدالقاهر الجرجاني الأشعري:

حاول عبدالقاهر الجرجاني منذ بداية كتابه (دلائل الإعجاز) أن يبيّن موقفه من الفصاحة ومقاييسها. ولم يكتف بعرض آرائه الخاصة بل تصدّى لنقد كل آراء من سبقوه سواء كانت آراء اللغويين أو آراء المتكلمين. ويمكن جعل آراء عبدالقاهر في ثلاثة محاور:

الأول: موقفه من الفصاحة ومقاييسها.

والثاني: تنفيذ آراء النحويين واللغويين للفصاحة.

والثالث: ردّه آراء المتكلمين وبخاصة المعتزلة.

المحور الأول: موقف عبدالقاهر من الفصاحة ومقاييسها:

حدّد عبدالقاهر مفهوم الفصاحة في اللغة قائلاً إن الفصاحة في أصل اللغة هي "الإبانة عن المعنى بدلالة قولهم: فصيح وأعجم، وقولهم: أفصح الأعجمي، وفصح اللحن، وأفصح الرجل بكذا إذا صرّح به"^(٣٩).

ويلاحظ أنّ عبدالقاهر الجرجاني هو أول من استخدم مصطلح (علم الفصاحة)^(٤٠). ومع أن عبدالقاهر يجعل الفصاحة علماً فإنه يرفض أن يكون لها مقياس محدّد، بل يحتاج فيها إلى تحقيق وتدقيق بتفصيل القول فيها وبوضع اليد على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم ثم عدّها وتسميتها، وبعد ذلك تكون المعرفة بها معرفة الصنّع الحاذق الذي يعلم أسرارها ودقائقها. ومثل من يبتغيها كمثل الصانع الذي يعرف جلّ أمور صناعته، ولا يتأتى ذلك إلا أن يبذل في هذا الأمر جهد غير يسير. وكذلك الفصاحة يحتاج الإنسان في ابتغائها إلى "صبر على التأمل، ومواظبة على التدبر، وإلى همّة تأبى أن تقنع إلا بالتمام"^(٤١). وذلك أن أمرها مرتبط بإعجاز القرآن الكريم الذي هو كلام الله وليس كمثل كلام البشر.

وبعد هذا التمهيد يقع كلام عبدالقاهر في الفصاحة مرتبطاً بقضيتين كبيرتين، شغلنا النقاد والبلاغيين العرب القدامى وبعض علماء الكلام، وهما: قضية اللفظ والمعنى، وقضية النظم.

ولما كان موقف عبدالقاهر من الفصاحة ومقاييسها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بهاتين القضيتين فإن هذا البحث سيلقي الضوء على ما يخص هذا الجانب اللغوي مع محاولة تجنب ما يتعلق منهما بموضوعات النقد الأدبي والبلاغة التي أشبعت درساً وتحليلاً ونقداً.

أ- موقف عبدالقاهر من الفصاحة هل هي في اللفظ أو في المعنى؟

لقد تبنى اللغويون العرب القدامى المناداة بأن الفصاحة صفة خاصة بالألفاظ مفردة كانت أو غير مفردة. وخصّ مفهوم الفصاحة بما يتعلق بنطق الألفاظ وجمال جرسها. وأدرك عبدالقاهر أن هذا التوجّه يتجاهل ناحية مهمة في اللغة وهي: المعنى، إذ الهدف من الألفاظ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإيصال المعنى إلى أفهام الناس. ومن أجل ذلك أولى عبدالقاهر المعنى اهتماماً بالغاً بحيث جعله مقدماً على اللفظ، ويمكن ملاحظة رأي عبدالقاهر بالإشارة إلى النقاط التالية:

١- يرى عبدالقاهر أن الألفاظ خدم وتبع للمعاني في مواقعها^(٤٢). وكذلك فإن اللفظ تبع للمعنى في النظم. وأن الكلم تترتب في النطق بسببها ترتيب معانيها في النفس^(٤٣). ومعنى ذلك أن الإنسان إذا أراد التعبير عما يجول في نفسه فإن المعاني هي التي ترد على الذهن أولاً، ثم يبحث عن الألفاظ الملائمة لها. ولذلك يرفض عبدالقاهر فكرة أن المعاني تبع للألفاظ من أجل أن ترتيبها مكتسب من الألفاظ وترتيبها في نطق المتكلم. ومن هنا نراه يؤكد مرة بعد أخرى أن الألفاظ ما هي إلا خدم للمعاني ومصرفة على حكمها^(٤٤).

٢- وتبعاً لما تقدم، فإن موقف عبدالقاهر يتضح من خلال ما ينادى به من أن الفصاحة هي للمعاني لأنها "تدرك بالعقل لا بالسمع"^(٤٥). وعلى ذلك فإن المعنى هو أحد مقاييس الفصاحة عند عبدالقاهر الجرجاني.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن عبدالقاهر لا يرى فصلاً بين مفهومي كل من الفصاحة والبلاغة، إذ هما "أوصاف راجعة إلى المعاني، وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها"^(٤٦). ولذلك أشار أحد الدارسين المحدثين إلى أن عبدالقاهر قد خلط بين مفهومي المصطلحين "الفصاحة والبلاغة عنده بمعنى واحد، ولا يمكن أن نفرص بينهما لأن الأولى لا تكون في الألفاظ وإنما في المعاني، ولذلك لا يقال في الكلمة المفردة: إنها فصيحة قبل أن تضم إلى غيرها من الكلمات مكونة جملاً وعبارات لها دلالة واضحة"^(٤٧).

ويتضح موقف عبدالقاهر أيضاً من خلال عباراته الكثيرة التي أكد فيها تقدّم المعنى على اللفظ، وأن الفصاحة لا تتعلق باللفظ من حيث هو لفظ أو نطق حروف بملاءمة اللفظ لمعاني الألفاظ المجاورة له. فيقول: "وهل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعاني جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟"^(٤٨).

ويبدو أن عبدالقاهر قد ألح كثيراً على ترديد الفكرة نفسها، وقد شفع رأيه بعدد من الأمثلة وبخاصة الشعر. فتبين له من خلال بعض النماذج الأدبية أن الشعراء قد يستعملون ألفاظاً معينة، فتحسن هذه الألفاظ في مواضع ولا تحسن في

أخرى، فيقول: "ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروك وتؤنسك في موضع ثم تراها بعينها تنقل عليك وتوحشك في موضع آخر". ويمثل عبدالقاهر على ذلك بلفظة "الأخدع" في قول الصمّة بن عبدالله:

تَلَفَّتْ نَحْوَ الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتِي وَجَعْتَ مِنَ الْإِصْغَاءِ لَيْتًا وَأَخْدَعَا

وفي قول البحتري:

وَإِنِّي بَلَّغْتِي شَرَفَ الْغَنَى وَأَعْتَقْتُ مِنْ رِقِّ الْمَطَامِعِ أَخْدَعِي

أما أبو تمام فنراه يذكر (الأخدع) في بيته المشهور:

يَا دَهْرَ قَوْمٍ مِنْ أَخْدَعِيكَ فَقَدْ أَضْجَجْتَ هَذَا الْأَنَامَ مِنْ خَرْقِكَ

ولا يرى الجرجاني هذا الاستعمال سليماً فيعلق على البيت بقوله:

"... فتجد لها (أي أخدعيك) من الثقل على النفس ومن التتغيص والتكدير

أضعاف ما وجدت هناك من الروح والخفة والإيناس والبهجة"^(٤٩).

وبعد أن يورد عبدالقاهر عدداً من الأمثلة يخلص إلى النتيجة التالية التي تؤيد ما ذهب إليه سابقاً من أن الفصاحة لا تتعلق باللفظ من حيث هو لفظ مفرد وإلا لحسنت كلمة (الأخدع) مثلاً في جميع الاستخدامات السابقة، فيقول: "فلو كانت الكلمة إذا حسنت حسنت من حيث هي لفظ، وإذا استحقت المزية والشرف استحقت ذلك في ذاتها وعلى انفرادها دون أن يكون السبب في ذلك حال لها مع أخواتها المجاورة لها في النظم، لما اختلف بها الحال، و لكانت إما تحسن أبداً أو لا تحسن أبداً"^(٥٠).

وقد يظن المنتبع لآراء عبدالقاهر الجرجاني أنه يجعل المزية (ويشمل ذلك الفصاحة أيضاً) في المعنى دون اللفظ، وهذا الظن غير صحيح لأنه على الرغم من إلحاحه المستمر على إبراز أهمية المعنى والترويج له لا ينسى أن صحة المعنى لا تتأتى إلا باختيار اللفظ الملائم له، فنراه يقول: "ويختار له - أي المعنى - اللفظ الذي هو أخصّ به، وأكتشف عنه، وأتمّ له، وأحرى بأن يسكبه نبلاً، ويظهر فيه مزية"^(٥١).

وقد تنبه لهذا عدد من الدارسين المحدثين، فهذا د. أحمد مطلوب يرى أن عبدالقاهر "هو من أنصار "الصياغة" من حيث دلالة هذه الصياغة على جلاء الصورة الأدبية"^(٥٢). ولعلّ هذه "الصياغة" هي التي عناها عبدالقاهر بمصطلحه المشهور "النظم".

ب- موقف عبدالقاهر من فصاحة النظم^(٥٣):

لقد بيّن عبدالقاهر الجرجاني أن الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين:

١- قسم تعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ.

٢- وقسم يعزى ذلك فيه إلى النظم.

وهذا يعني أن عبدالقاهر لم ينكر قط فصاحة الألفاظ، ولكنه لم يرد أن يفسر الإعجاز بها.^(٥٤) وهذا ما قد توصلنا إليه آنفاً.

أما فصاحة "النظم" فنتضح من خلال تأكيد عبدالقاهر أن الفصاحة لا تكون في أفراد الكلمات بل تكون فيها إذا ضمّ بعضها إلى بعض، ولا يكون ذلك إلا من أجل معانيها لا من أجل أنفسها. وهو لذلك يقسم الكلام إلى قسمين:

١- مؤتلف: وهو الاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم.

٢- وغير مؤتلف: وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف.

ويلخص عبدالقاهر رأيه في النظم الذي هو "توحي معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه فيما بين معاني الكلم"^(٥٥)، وأن الفصاحة لا تظهر إلا بوضع اليد "على الخصائص التي تعرض في نظم الكلم"^(٥٦). ولذلك نجد عبدالقاهر يوضح فيما بعد معنى النظم بقوله: "واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها"^(٥٧).

ويلاحظ أن كلام عبدالقاهر في فصاحة النظم ترتبط ارتباطاً وثيقاً بموقفه من قضية "إعجاز القرآن الكريم" وفصاحته، فنراه يقول: "... أعجزتهم مظاهر ظهرت لهم في نظمه، وخصائص صادفوها في سياق لفظه"^(٥٨).

والفصاحة بعد ذلك ترتبط باللفظ والمعنى متعلقين بنظم الكلمات والمعاني. ولهذا نجد عبدالقاهر يعود ليؤكد أن تفاضل الكلمات المفردة لا يتأتى من غير أن ينظر إلى مكان تقع فيه من التأليف والنظم. ثم يضيف أن النظم يحدده المعنى إذ هو الأساس الذي ينبني عليه النظم. ويفرق عبدالقاهر بين نظم الحروف في كلمات، ونظم الكلم في جمل؛ فإن نظم الحروف هو تواليها في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى. ولا الناظم لها بمقتف في ذلك رسماً من العقل اقتضى أن يتحرى في نظمه لها ما تحراه، وأما نظم الكلم فليس فيه كذلك لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني، وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق^(٥٩).

وقد حاول د. أحمد مطلوب تفسير موقف عبدالقاهر الجرجاني في النظم، قائلاً: "ولعل الغرض الديني كان دافعاً إلى هذا الرأي، لأن كلمات القرآن الكريم عربية نطق بها الشعراء الخطباء وتداولها الناس، وليس لها مزية وهي مفردة لا يضمها سلك يوحد بينها ويجمع متفرقها، ولكي يظهر عبدالقاهر إعجاز القرآن ويردّ ما كان يشيع في البيئات المختلفة اتجه إلى نظرية النظم ليسد بها المسالك ويفند آراء المختلفين، ويوقف طعنات الحاقدين"^(٦٠).

وتناول عبدالقاهر شرحاً وتحليلاً من خلال النماذج الأدبية بالتركيز على موقع الفصاحة فيها. ونراه في هذا المجال يركز على النماذج التي لها دلالة بلاغية خاصة كالكنائيات والاستعارات وغيرها. أما الكناية فيرى أن موضوعها "أنك

تثبت بها معنى لا يعرف السامع ذلك المعنى من اللفظ ولكنه يعرفه من معنى اللفظ".

ويتضح قول عبدالقاهر من خلال تعريفه للكناية بأنها "إثبات المعنى أنت تعرف ذلك المعنى من طريق المعقول دون طريق اللفظ".

ويضرب لذلك مثلاً القول المشهور: فلان كثير رماد القدر. فيرى أن المعنى الذي نستشفه من هذا القول أبلغ منه في قولنا المعنى بلفظ مباشر: هو كثير القرى والضيافة^(٦١).

وكذلك الاستعارة ارتبطت عند عبدالقاهر بالمعقول لا باللفظ الظاهر، فهو يعرفها بقوله: "إنما هي ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء"^(٦٢).

وهذا هو الذي عناه عبدالقاهر حين جعل الكناية والاستعارة والمجاز أيضاً ضرباً من الاتساع والعدول باللفظ عن الظاهر "والفصاحة بعد ذلك وصف يجب للكلام من أجل مزية اكتسبها من المعنى لا من اللفظ مجرداً عن المعنى. وهذا يعني أن النظم الجديد في الكنايات والاستعارات قد أكسب الألفاظ معاني لم تكن لتوحى خارج هذا النظم.

المحور الثاني: موقف عبدالقاهر من النحويين واللغويين في مقاييسهم للفصاحة:

في ضوء ما عرفنا من موقف عبدالقاهر من الفصاحة ومقاييسها فإننا ندرك إنكاره لمواقف عدد من اللغويين الذين قصرُوا فهمهم للفصاحة على الألفاظ. إذ يأخذ عليهم قصورهم وخطأهم من حيث إنهم لم يدركوا حقيقتها. بل إنه ليشكك في قدرتهم على تبيين مفهوم "علم الفصاحة". فهم مقلدون لشيخهم القدامى، إذ انصبَّ

اهتمامهم على حفظ كلام الأولين ومدارسته فحسب. وكذلك يأخذ عليهم أنهم يقرأون، في كتب "البلغاء" ضروب كلام قد وصفوا اللفظ فيها بأوصاف تتعلق بالشكل الخارجي لنطق الألفاظ دون إدراك لدلالاتها. فنراهم يقرأون أقوالاً من مثل: لفظ متمكن من غير قلب، ولا ناب به موضعه، وأنه جيد السبك. صحيح الطابع، وأنه ليس فيه فضل عن معناه.

ثم هم يرددون مصطلحات شيوخهم ولكنهم يخفقون في تفسيرها. ويمثل عبدالقاهر على هذا بمصطلح "الجزالة" الذي لا نجدهم يفسرونه بشيء^(٦٣).

ويلاحظ أن عبدالقاهر قد أغفل ذكر أسماء اللغويين صراحة إلا ما كان قد ذكره عن أبي العباس ثعلب (المتوفى سنة ٢٩١هـ) في كتابه "الفصيح". فقد ألف أبو العباس ثعلب كتابه "فصيح الكلام" مبيناً أن الفصاحة تتعلق بصورة نطق الألفاظ المفردة وبكثرة استخدامها عند العرب المسمين بالفصحاء. ولا يعير ثعلب المعنى أو التركيب أي اهتمام. ولما كان هذا الموقف لا يتلاءم وموقف عبدالقاهر فإنه قد أفرد للرد على آراء ثعلب ومن شايعوه فصلاً في دلائله وعنوانه بـ: "جهل القائلين بفصاحة اللفظ وكشف شبهتهم". وفيه يتناول هؤلاء بالنقد اللاذع. من ذلك قوله: "ولقد بلغ من قلة نظرهم أن قوماً لما رأوا الكتب المصنفة في اللغة قد شاع فيها أن توصف الألفاظ المفردة بالفصاحة، ورأوا أن أبا العباس ثعلباً قد سمي كتابه "الفصيح" مع أنه لم يذكر فيه إلا اللغة والألفاظ المفردة... سبق إلى قلوبهم أن حكم الوصف أينما كان، وفي أي شيء كان، أن لا يكون له مرجع إلى المعنى البتة، وأن يكون وصفاً للفظ في نفسه ومن حيث هو لفظ ونطق لسان"^(٦٤).

ولما كان أمر الفصاحة قد ارتبط باللفظ والنطق وبتأليف الحروف والأصوات في أذهان اللغويين الأقدمين، فإن عبدالقاهر يأخذ عليهم جهلهم وتغاضبهم عن أهمية المعنى وأحقيته في أن تنسب الفصاحة إليه. فإن المعنى "في وصف الألفاظ المفردة في الفصاحة أنها في اللغة أثبت، وفي استعمال الفصحاء أكثر"، وفصاحة المعنى كذلك "أجرى على مقاييس اللغة والقوانين التي وضعوها". ويحلو للجرجاني أن يذكر اللغويين بالمعنى اللغوي للفصاحة على ما أصّل في اللغة وهو "الإبانة عن المعنى بدلالة قولهم: فصيح وأعجم..."، ومن أجل ذلك فإنه لو كان وصف اللغويين للكلمات "المفردة بالفصاحة من أجل وصف هو لها من حيث هي ألفاظ ونطق لسان، لوجب إذا وجد كلمة أن يقال: إنها فصيحة على صفة اللفظ أن لا توجد كلمة على تلك الصفة إلا وجب لها أن تكون فصيحة".

ويضرب عبدالقاهر أمثلة من كتاب ثعلب لم يوفق اللغويون ببيان فصاحتها وفضيلتها، من مثل ادعاء ثعلب أن نَقِهْتُ (بكسر القاف) الحديث (أي فهمته) أفصح منه بالفتح. ولا يرى أن ذلك مسوّغ لوصف الكلمة بالفصاحة من أجل وزنها وطريقة نطقها وإلا لزمّت هذه الطريقة كل فعل بوزنها "أن يكون الكسر فيه أفصح من الفتح".

ويضيف عبدالقاهر مثلاً آخر وهو أن ثعلباً يرى أن "الشَّمَع (يفتح الميم) أفصح من الشَّمَع (بإسكانه). ويرفض عبدالقاهر هذا الادعاء محتجاً بأن لا علاقة بين فتح الحرف وإسكانه إلا أن يكون ذلك من أجل المعنى، ومن ثم فإن من المحال أن تكون لفظة الشَّمَع (بفتح الميم) أفصح من الشَّمَع (بإسكانها).

ولا يقتصر نقاش عبدالقاهر على الأمثلة التي تختلف فيها حركات حرف معين، بل يضيف مثلاً تختلف فيه الصيغة من فَعَلَ إلى أَفَعَلَ. فقد أودع ثعلب

كتابه ما يكون فيه صيغة فعل أفصح من أفعل في عدد من الألفاظ، من مثل: دعوى ثعلب أن وَقَفْتُ (الدابة) أفصح من أَوْقَفْتُ ويتساءل عبدالقاهر عن سرّ ذلك ومغزاه: "أفترى أنه حدث في الواو والقاف والفاء بأن لم يكن معها الهمزة فضيلة وجب لها أن تكون أفصح".

لقد لاحظ عبدالقاهر أن اللغويين قد أداروا مفاضلتهم في الفصاحة على مثل هذين الأمرين، وهما إما تغيير بعض الحركات بادعاء الفصاحة في بعضها دون بعض؛ وإما تغيير الصيغة كفعل أو أفعل أو العكس. ولما كان هذا لا يفيد في إيصال المعنى إلى أفهام الناس، فلا ضرورة البتة من تبني مثل هذه المواقف، وعلى اللغويين وأشياهم ضرورة التنبه إلى مواطن الفصاحة الحقيقية ومقاييسها. وينتهي عبدالقاهر فصله هذا بعبارة قاسية يبين فيها رفضه لآراء اللغويين واتجاههم إذ يقول: "وكفى برأي هذا مؤداه تهافتاً وخطلاً"^(٦٥).

المحور الثالث: موقف عبدالقاهر الجرجاني من المعتزلة ومقاييسهم للفصاحة:

أشار عدد من الدارسين المحدثين إلى تأثر عبدالقاهر الأشعري بالقاضي عبدالجبار المعتزلي. فيرى د. شوقي ضيف أن المعتزلة والأشعرية التقيا في قولهم - في مقياس الفصاحة - بما سمّوه جميعاً "النظم". وإذا كان الباقلاني قد أخفق في توضيح هذه الفكرة، فإن عبدالقاهر قد بنى عليها كتابه (دلائل الإعجاز). وهو يقترب في تفسيره اقتراباً شديداً من القاضي عبدالجبار على الرغم من محاولته المستمرة نقض ما جاء به القاضي.

أما تأثر عبدالقاهر بالقاضي عبدالجبار، فيتمثل في موقف الأخير من أن "حسن النغم وجمال اللفظ لا معتبر لهما في الفصاحة مع أنهما يزيدان الكلام

رونقاً وبهاء^(٦٦). فنرى أن عبدالقاهر يردّد هذه الفكرة كثيراً في كتابه، إذ ينكر أن يكون أي جمال لفظي له شأن في الفصاحة^(٦٧).

وأما نقض عبدالقاهر لرأي القاضي عبدالجبار فيتمثل في مناقشته لعبارة القاضي عبدالجبار التي أشرنا إليها من قبل، ومؤداها "أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر في الكلام بالضمّ على طريقة مخصوصة". إذ توهم عبدالقاهر أن القاضي قد أراد بالضمّ مجرد ضمّ اللفظ إلى اللفظ من غير اتصال يكون بين معنييهما. وهو مما يخالف موقفه من الفصاحة، إذ إنه لا يصح ذلك "لأنه لو جاز أن يكون لمجرد ضمّ اللفظ إلى اللفظ تأثير في الفصاحة لكان ينبغي إذا قيل: ضحك خرج، أن يحدث من ضمّ خرج إلى ضحك فصاحة".

ويتبع عبدالقاهر "تفنيده" لرأي القاضي عبدالجبار بالإشارة إلى أن معنى الضمّ يجب أن يتوخي فيه معنى من معاني النحو فيما بين الكلمات المتضامة فيقول متابعاً كلامه السابق: "وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون المعنى ضمّ الكلمة إلى الكلمة توخي معنى من معاني النحو فيما بينهما"، ويكون بذلك عبدالقاهر قد جمع المعنى إلى النظم في نقضه على القاضي عبدالجبار موقفه من الفصاحة.

أما تعبير القاضي "على طريقة مخصوصة" فيرى عبدالقاهر أن ذلك يوجب توخي معنى من معاني النحو، وذلك "أنه لا يكون للطريقة - إذا أنت أردت مجرد اللفظ - معنى".

وإذا أعدنا النظر في النتائج التي توصل إليها عبدالقاهر فإننا نلمس مدى تأثره الواضح بآراء عبدالجبار، ولكنه يخفي هذا التأثير بأن يطوّع آراء القاضي لرأيه

لكيلا يبدو تابعاً في آرائه للقاضي عبدالجبار، حيث يضيف: "وهذا سبيل كل ما قالوه إذا أنت تأملت تراه في الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية من معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا، ذلك لأنه أمر ضروري لا يمكن الخروج منه"^(٦٨).

ولكن باحثاً محدثاً لا يرى عبدالقاهر محاكياً آراء سابقيه وإن أقر بتأثر عبدالقاهر بهم "لأن النظم لدى السابقين لم يكن مقصوداً عن عمد، ولا مدروساً بطريقة مباشرة، وإنما هو شيء نابع من ملاحظات العلماء حين يؤخذون بجمال الشعر أو الإعجاز في القرآن". أما النظم عند عبدالقاهر "فهو عمل مدروس" وهو محور كتابه دلائل الإعجاز. وهكذا ينفي هذا الباحث أن يكون عبدالقاهر قد استقى نظريته في النظم من المعتزلة - من الجاحظ أو من القاضي عبدالجبار - بل يرى أنه استقاها من "منابع عديدة تتصل باللغة والنحو والمنطق"^(٦٩).

وأياً كان الأمر، فإننا نميل إلى ما ذكره الدكتور شوقي ضيف من أن القاضي عبدالجبار قد سبق عبدالقاهر في نظريته في أن مقياس الفصاحة يكون بضم الكلم بعضه إلى بعض، وتعلقه بعضه ببعض. إذ هي النظرية "التي توسع عبدالقاهر في شرحها بدلائل الإعجاز، حتى ليعدّ كتابه تفسيراً مفصلاً لما أجمله عبدالجبار في فصله القصير الذي يتحدث عن الوجه الذي له يقع التفاضل في فصاحة الكلام"^(٦٧).

- ٨ -

ابن سنان الخفاجي ومقاييس الفصاحة عنده:

ألف ابن سنان كتابه "سرّ الفصاحة" في محاولة لوضع نظرية خاصة تتناول أصول الفصاحة وشروطها ومقاييسها ليفيد منها كل من الأدباء والدارسين في اللغة والبلاغة.

فلقد أحس ابن سنان أن عدداً ممن الدارسين السابقين والمعاصرين له خلطوا بين مفهومي الفصاحة والبلاغة فحاول منذ بداية حديثه أن يقدم موقفه من الفصاحة ومفهومها ليكون ما يقدمه حداً واضحاً يشمل كل ما ينضوي تحت الفصاحة. والفصاحة لديه مرتبطة بالظهور والبيان، و"البيان" قد يعني "الفصاحة" أيضاً. وسمى ابن سنان الكلام الفصيح بياناً وذلك "لإعرابه عما عبّر به عنه وإظهاره له إظهاراً جلياً"^(٧٠).

أما البلاغة عنده فهي: "عبارة عن حسن الألفاظ والمعاني"^(٧١) وعلى الرغم من إدراك ابن سنان لخلط الدارسين في عصره لمفاهيم البلاغة والفصاحة، فإنه يقرّ ما جاء عمّن قبله من قصر الفصاحة على وصف الألفاظ. وهكذا يكون التداخل بين التعريفين إذا التقيا في وصف الألفاظ واقتربا في أن البلاغة جمعت المعاني إلى جانب اللفظ. وقد خلص ابن سنان إلى نتيجة ارتضاها عدد من الدارسين^(٧٢)، وهي أن: "كل كلام بليغ فصيح، وليس كل فصيح بليغاً"^(٧٠). ولكنه مع ذلك يصرّ على إبقاء الفصاحة في ظل البلاغة ويمثل هذا الموقف قوله: "الفصاحة شطرها - أي البلاغة - وأحد جزأها"^(٧٣).

اعترف ابن سنان بمحاولات السابقين له لفهم الفصاحة وإدراك مواطنها، فأشار إلى محاولات الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥هـ) وأبي القاسم الحسن بن بشر

الأمدي (المتوفى سنة ٣٧٠هـ). ولكنها لم تكن في نظره مستوفية كل جوانب الفصاحة، فرأى أن يضع كتابه ليبيّن للناس حقيقة الفصاحة ومواقعها. ثم بدأ كلامه بالتأكيد أن الفصاحة هي نعت للألفاظ، ولا تتحقق إلا إذا توافرت لهذه الألفاظ شروط محددة هي التي نرجح صلاحيتها لتكون مقاييسه للفصاحة. وقد قسم ابن سنان هذه الشروط إلى قسمين: الأول يتعلق باللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينضمّ إليها شيء من الألفاظ وتؤلف معه. والثاني يوجد في الألفاظ المؤلفة - أي في التركيب-^(٧٤).

وقرّر ابن سنان أنه إن تكاملت في الألفاظ الشروط والمقاييس التي يضعها فإن الألفاظ تكتسب فصاحة لا مزيد عليها. أما إذا لم تتوافر هذه الشروط أو إن وجدت أضعافها فإن هذه الألفاظ تستحق الاطراح والذم.

وقد حدد ابن سنان ثمانية شروط لفصاحة اللفظة المفردة هي:

- ١- أن يكون تأليف تلك اللفظة من حروف متباعدة المخارج.
- ٢- أن تجد لتأليف اللفظة في السمع حسناً ومزية على غيرها، وإن تساوى في التأليف من الحروف المتباعدة.
- ٣- أن تكون الكلمة - كما قال أبو عثمان الجاحظ- غير متوعرة وحشية.
- ٤- أن تكون الكلمة غير ساقطة عامية.
- ٥- أن تكون الكلمة جارية على العرف العربي الصحيح غير شاذة.
- ٦- أن لا تكون الكلمة قد عبر بها عن أمر آخر يكره ذكره، فإذا وردت وهي غير مقصود بها ذلك المعنى قبحت، وإن كملت فيها الصفات السابقة.

٧- أن تكون الكلمة معتدلة غير كثيرة الحروف.

٨- أن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل مما يجري مجرى ذلك فهي تحسن به.

وقد أولى الدارسون هذه الشروط الثمانية أهمية كبيرة فقاموا بدراستها وتحليلها ونقدها أيضاً.

غير أن ابن سنان لم يكتف بالشروط المذكورة أعلاه بل لقد زاد عدداً من الشروط فوق هذه الثمانية تتصل بفصاحة الألفاظ المؤلفة؛ فذكر أن من شروط الفصاحة ما سماه "المناسبة بين اللفظين"، وهي على ضربين: الأول منهما هي مناسبة بين اللفظين عن طريق الصيغة، إذ لهذه المناسبة تأثير في الفصاحة. ومن أمثله ما رواه أبو الفتح عثمان بن جني (المتوفى سنة ٣٩٢هـ)، قال: قرأت على أبي الطيب (المتنبي) قوله:

وقد صارت الأجفان قرحاً من البكا
وصار بهارا في الخدود الشقائق
(بهارا: وهو زهر أصفر، ومفردها بهارة).

فقلت: قرحى، فقال: إنما قلت: قرحاً لأن قلت بهارا.

وهذا هو الذي أشار إليه ابن سنان بقوله: "فهذه المناسبة التي تؤثر في الفصاحة، والشعراء والحدّاق يعتمدونها".

ويضيف ابن سنان إلى هذه الشروط: السجع والازدواج. ويشترط ابن سنان أن يأتي السجع طوعاً سهلاً وتابِعاً للمعاني. ويضرب لذلك أمثلة بعضها من القرآن الكريم. وبعضها الآخر لشعراء وكتاب ممن يستخدمون السجع الدال على الفصاحة. وهو في احتجابه يختار النماذج الأدبية الراقية التي تتلاءم وشرطه للفصاحة. وكان لا يجد حرجاً من الاحتجاج بأشعار أبي تمام والبحتري والمتنبي،

وبالكتاب من أمثال أبي هلال الصابي (المتوفى سنة ٣٨٤هـ)، وابن العميد (المتوفى سنة ٣٦٠هـ). وهذا يعني عدم تقيده بشروط اللغويين القدماء للحدود الزمانية والمكانية للفصاحة ومقاييسها^(٧٥). والضرب الثاني هو المناسبة بين اللفظين عن طريق المعنى، وهي أيضاً على وجهين:

أحدهما أن يكون معنى اللفظتين متقارباً، والثاني أن يكون أحد المعنيين مضاداً للآخر أو قريباً من المضاد، وهذا هو الذي سماه البلاغيون بالمطابق (وسماه قدامة بن جعفر: المتكافئ)^(٧٦).

ومن أمثلة ابن سنان قول المتنبي:

أزورهم وسواد الليل يشفع لي وأنتني وبياض الصبح يغرى بي

ويعلق عليه بقوله: "فهذا البيت مع بعده من التكلّف، كل لفظة من ألفاظه مقابلة بلفظة هي لها من طريق المعنى بمنزلة الضدّ: فأزورهم وأنتني، وسواد وبياض، والليل والصبح، ويشفع ويغرى، ولي وبي..."^(٧٧).

وكذلك زاد ابن سنان شرطاً آخر جعله أيضاً من شروط البلاغة وهو: الإيجاز والاختصار وحذف فضول الكلام، الذي يعني التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة. وقد أقر ابن سنان أن السابقين قد قسموا الكلام في دلالة الألفاظ على المعاني ثلاثة أقسام:

أحدهما: المساواة: هو أن يكون المعنى مساوياً للفظ.

والثاني: التذييل: وهو أن يكون اللفظ زائداً على المعنى وفاضلاً عنه.

والثالث: الإشارة: وهو أن يكون المعنى زائداً على اللفظ.

ويدل تعليق ابن سنان على هذه الأقسام أن "المختار في الفصاحة والبدال على البلاغة هو أن يكون اللفظ القليل يدل على المعنى الكثير دلالة واضحة ظاهرة، لا أن تكون الألفاظ لفرط إيجازها قد ألبست المعنى وأغمضته حتى يُحتاج في استنباطه إلى طرف من التأمل ودقيق الفكر"^(٧٨).

والغموض عند ابن سنان مغاير لمعنى الفصاحة أي الظهور والبيان، ولذلك جعل من شروط الفصاحة والبلاغة أن يكون معنى الكلام واضحاً ظاهراً جلياً. ولكن سبباً آخر آثار ابن سنان لوضعه هذا الشرط (المقياس) وهو ما ذكره أبو إسحاق إبراهيم بن هلال الصابي الذي زعم "أن الحسن من الشعر ما أعطاك معناه بعد مطاولة ومماطلة، والحسن من النثر ما سبق معناه لفظه" إذ فرّق أبو إسحاق بين الشعر والنثر على حين أن ابن سنان يجد أن لا "فرق بينهما"^(٧٩).

ويأخذ ابن سنان هذه الفكرة فيذكر الأسباب التي لأجلها يغمض الكلام على السامع، وإذا غمض فإنه يفقد فصاحته. وهذه الأسباب ستة: اثنان منها في اللفظ بانفراده، واثنان في تأليف الألفاظ بعضها مع بعض، واثنان في المعنى^(٨٠).

ثم يفصل ابن سنان هذه الأسباب ويمثل لكل منها، فيرى أن السببين المتعلقين باللفظ بانفراده هما أن تكون الكلمة غريبة من وحشي اللغة إذ إنّ استعمالها "نقص في الفصاحة التي هي الظهور والبيان"، وأن تكون الكلمة من الأسماء المشتركة في اللغة، كالصدي الذي هو العطش والطائر والصوت الحادث

في بعض الأجسام. غير أن استعمال هذه الألفاظ قد يحسن في "فصيح الكلام" إذا كان في اللفظ دليل على المقصود، ومثله قول أبي الطيّب:

ودع كلّ صوت دون صوتي فإنني أنا الطائر المحكي والآخر الصدى

فإن الصدى في البيت لا يشكل بالصدى الذي هو العطش.

أما السببان المتعلقان بالتأليف فهما: إفراط الإيجاز وإغلاق اللفظ. ومن شروط الفصاحة والبلاغة أيضاً أن يسلم الكلام منهما.

ويدرك ابن سنان أنه قد قدّم أن من شروط الفصاحة والبلاغة الإيجاز (الذي هو التعبير عن المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة)، فيتساءل عن كيفية التوفيق بين الموقفين؟ وتكون الإجابة أنه لا يقف عند الجائز والممتنع في الفصاحة، وإنما كلامه "على الأفصح والأحسن".

وأما السببان اللذان في المعاني فهما: دقة المعنى في نفسه، وحاجته إلى الإطالة بأصل قد بني عليه. ويؤكد ابن سنان أن الظهور والفصاحة يقتضيان أن يحسن المتكلم العبارة عن المعنى و يباليغ في إيضاح الدلالة. وكذلك يحتاج السامع إلى إحكام الأصل قبل أن يقصد إلى فهم الفرع. ويحتاج المخاطب أيضاً إلى ذكر المقدمات إذا كان غرضه أن يفهم المخاطب كلامه^(٨١).

وأضاف ابن سنان شرطاً آخر من نعوت البلاغة والفصاحة هو الإرداف والتنبيح، ويفسره بأن تراد الدلالة على المعنى فلا يستعمل اللفظ الخاص لموضوع له في اللغة، بل يؤتى بلفظ يتبع ذلك المعنى ضرورة، فيكون في ذكر التابع دلالة على المتبوع. ويمثل له ببيت عمر بن أبي ربيعة:

بعيدة مهوى القرط أما لنوفل أبوها وأما عبد شمس وهاشم

وقد أراد ابن أبي ربيعة وصف المرأة بطول العنق، فعدل عن هذا الوصف وأتى بلفظ يدل عليه، فقال: "بعيدة مهوى القرط". وهذا من المبالغة في الوصف. وهذه المبالغة تعتبر حسنة^(٨٢).

ويرى ابن سنان كذلك أن من "تعوت الفصاحة والبلاغة أن يراد معنى فيوضح بألفاظ تدلّ على معنى آخر". ومن خلال أمثله التي عرضها نجد أن ابن سنان يميل إلى أن يكون غرض الأديب ما يجعل فيه تمثيل المعنى بإخراجه من الناحية المعنوية إلى الحسّ والمشاهدة. ومثّل على ذلك بقول الرّماح بن ميادة:

ألم تك في يمني يديك جعلتني فلا تجعلني بعدها في شمالكا

ويلق ابن سنان بأن الشاعر أراد "أني كنت عندك مقدماً فلا تؤخرني، ومقرباً فلا تبعدني. فعدل في العبارة عن ذلك إلى أنني كنت في يمينك، فلا تجعلني في شمالك، لأن هذا المثال أظهر إلى الحسّ"^(٨٣).

أما أمثلة هذا الشرط في النثر فالكناية المشهورة "أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى"^(٨٤).

ومن شروطه الأخرى أيضاً فصاحة الاستعارة والكناية، ولقد فصلّ ابن سنان في أوجه الفصاحة في هذين اللونين البلاغيين، فأما الاستعارة فلها "تأثير في الفصاحة ظاهر، وعلقه وكيدة"^(٨٥) ويتناول ابن سنان من ضمن ما قدمه من

الأمثلة تلك التي توافرت بها "شروط الفصاحة" في الاستعارة؛ وبعض الاستعارات القبيحة من مثل استعارة أبي تمام المشهورة في قوله:

يا دهر قوم من أخدعك فقد أضججت هذا الأنام من خرقك

ويوضّح ابن سنان أن (أخدع الدهر) من أقبح الاستعارات، وأبعدها مما استعيرت له. وما ذلك من أبي تمام إلا من سوء توفيقه. أما السبب الذي قبحت فيه هذه الاستعارة فهو أن أبا تمام قد بنى استعارة على استعارة ولم يبين استعارته على حقيقة. إذ إن مراده أن ينسب إلى الدهر الجور والميل؛ والميل والإعراض إنما يكونان بانحراف الأخدع وازورار المنكب، ولذلك نسبهما أبو تمام إلى الأخدع^(٨٦).

وأما الكناية فتكون أصلاً من أصول الفصاحة، وشرطاً من شروط البلاغة حين يكتفى عن أمر ما في المواضع التي لا يحسن فيها التصريح^(٨٧).

ومن أمثله على حسن الكناية قول المتنبي:

تدعي ما ادعيت من ألم الشوق إليها والشوق حيث النحول

ويرى ابن سنان أن الكناية حسنت هنا "لأنه كنى عن كذبها فيما ادعته من شوقها بأحسن كناية"^(٨٨).

موقف ابن سنان من حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية:

لم يتقيد ابن سنان بالحدود الزمانية والمكانية للاحتجاج، تلك الحدود التي جعلها علماء اللغة الأوائل شرطاً في تفضيل أشعار المتقدمين على شعر المحدثين

كافة بحجة هي "مجرد التقدّم في الزمان". وذكر في فصل عنوانه "في ذكر الأقوال الفاسدة في نقد الكلام" أسباب هذا التفضيل وهي: "أن المتقدمين سبقوا إلى المعاني في أكثر الألفاظ المؤلفة، وفتحوا طريق الشعر، وسلك الناس فيه بعدهم، وجروا على آثارهم، فلهم فضيلة السبق التي لا توازيها فضيلة".

وادعى آخرون أن العلة تكمن في "أن هذه الأشعار المتقدمة كانت تقع من قائلها بالطبع من غير تكلف ولا تصنع". وعزا بعض اللغويين عزوفهم عن أشعار المحدثين إلى أن هذه الأشعار "تقع بتكلف وتعمّل". وهذا مما لم يقع في أشعار المتقدمين إذ الفرق بينهما أن ما "وقع بالطبع أفضل مما صدر عن التكلف".

وقد حاول ابن سنان مناقشة هذه الآراء مبيناً أوجه ضعفها. ولم يكتف بما قدّمه في هذا الفصل بل جعل آراءه مبنوثة في ثنايا كتابه. ثم شرع في تفسير سبب تفضيل المتقدمين والاستشهاد بأشعارهم فقدّم كلامه بموقفه الذي يقرّر فيه أن "تقدم الزمان غير موجب لذلك، وإنما موجب أن العرب الذي يتكلمون باللغة العربية ولا يخالطون أحداً ممن يتكلم بغير لغتهم هم الذين أقوالهم حجة في اللغة، والعرب الذين خالطوا غيرهم من العجم وفسدت لغتهم بالمخالطة لا يستدل بكلامهم".

والحق أن هذا هو موقف المتشددين من علماء العربيّة الأوائل، غير أن ابن سنان اتسع في مجال الاحتجاج فأجازه عن أي قوم شريطة أن يكونوا في "بعض القفار النائية عن العمارة... لا يخالطون غيرهم". وقد أضاف شرطاً آخر وهو أن يكونوا "قد أخذوا اللغة عن مثلهم، وكذلك إلى حين ابتداء الوضع". وفي هذه الحالة فقط يمكن أن يكون "قولهم حجة كأقوال المتقدمين وإن كانوا محدثين".

لقد اعترف ابن سنان أن أعراب عصره لم يعودوا فصحاء كما كان أجدادهم، بل هم محتاجون إلى أن يتعلموا الفصاحة إذ لم تعد لديهم طبعاً وسليقة. ويقرر ابن سنان أنهم "الآن محتاجون إلى اقتباس اللغة من الحضر، وإصلاح

المنطق بأهل المدر". ويشير إلى الحدود الزمانية التي فرضها القدماء في الاحتجاج، فيعلّل أن عدم الاحتجاج بأعراب عصره ليس له تعلق بالزمان بل سببه أن هؤلاء العرب قد تحضروا بعد الإسلام فخالطوا الأرياف والحضر والأعاجم وفارقوا البداوة فحدث أن "عدم منهم الطبع السليم الذي كانوا عليه قبل هذه المخالطة، فهم لا يحتج بكلامهم لهذه العلة، لا لأن القدم والحدوث سببان في الصواب والخطأ".

وأدرك ابن سنان كذلك أن مخالطة الأعراب متفاوتة. وهذا له أثره في فصاحتهم، فيعقب على كلامه السابق بقوله: "ولهذه العلة تختلف العرب في كلامهم بحسب تباينهم في المخالطة، فتجد اليوم من بعد منهم عن الحضر أكثر من غيره إلى الصواب أميل، ومن جانبه أقرب".

وإذا افترض أن من الأعراب في عصره من لو كانوا في بعض الصحارى النائية عن العمارة، وكانوا محافظين في لغتهم على عادة المتقدمين في البدو، و متمسكين بطبعهم وجارين على سحيتهم "كان على هذا الغرض قولهم حجة واتباعهم واجباً". ولكن هذا غير حادث في عهد ابن سنان لأنه لا يعدو كونه افتراضاً محضاً^(٩٠).

وقد تنبه ابن سنان إلى بعض مواطن الخطأ في نطق أعراب عصره. فأشار إلى الخلط في نطق الضاد والظاء لديهم قائلاً: "قلّ من رأيت من فصائحهم اليوم من يفرق بينهما في كلامه"، وهم لذلك محتاجون إلى التعليم وتصحيح نطقهم إذ إنهم "قلّما يتفق منهم العدول عن النطق بحرف من الكلام إلى حرف آخر والشبه فيهما قوي"^(٩١).

موقف ابن سنان من الاحتجاج بشعر بعض شعراء عصره:

سبق أن أشرنا إلى أن ابن سنان لا يعتد بتقدّم الزمان سبباً لاحتجاجه بشعر الشاعر، ولذلك لم يكن ليتحرّج من الاستشهاد بأشعار المتأخرين حتى شمل ذلك بعض شعراء عصره. ولكنه - وهو الذي عني بالنواحي الجمالية للتعبير - كان يشير إلى مواطن الحسن وإلى ضدها معللاً ومفسراً سبب حسنها أو قبحها. وكان ابن سنان يحاور الشعراء في موضوعات أشعارهم بل وفي ألفاظهم المستخدمة وصورهم التعبيرية. فقد لاحظ ابن سنان أن بعض شعراء عصره كانوا يعتمدون استخدام الغريب والوحشي عادين ذلك من الفصاحة وكان ابن سنان يقول لشعراء عصره: "إن سررتكم بمعرفتكم وحشي اللغة، فيجب أن تغتموا بسوء حظكم من البلاغة".

ويروي ابن سنان أنه جرى في أحد المجالس ذكر أبي العلاء المعري فوصفه أحد الحاضرين بالفصاحة مستدلاً على ذلك "بأن كلامه غير مفهوم لكثير من الأدباء". ولما كان هذا الاستدلال لا يتوافق ومقاييس ابن سنان في الفصاحة فإنه يهيب معترضاً ومبيناً حقيقة أمر الفصاحة بقوله: "إن كانت الفصاحة عندك بالألفاظ التي يتعذر فهمها، فقد عدلت عن الأصل المقصود أولاً بالفصاحة التي هي البيان والظهور. ووجب عندك أن يكون الأخرس أفصح من المتكلم، لأن الفهم من إشارته بعيد عسير، وأنت تقول: كلما كان أغمض وأخفى كان أبلغ وأفصح".

وقد أيد موقف ابن سنان أحد أدباء عصره وهو أبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب (المتوفى سنة ٤٢٧هـ)^(٩٢) فأقر بأنه لا يفهم كثيراً مما يقوله أبو العلاء

المعري، وأضاف: "إلا أنه على قياس قولك يجب أن يكون ميمون الزنجي الذي نعرفه أفصح من أبي العلاء لأنه يقول ما لا نفهمه ولا أبو العلاء أيضاً"^(٩٣).

وأبو العلاء صاعد بن عيسى الكاتب هذا يذكره ابن سنان في موضع آخر مثنياً على بعض شعره الذي يراه متوافقاً مع أحد شروطه للفصاحة. من ذلك ما ورد في أثناء حديثه عن الشرط الذي يقضي بأن تكون الكلمة مصغرة في موضع عبّر بها فيه عن شيء لطيف أو خفي أو قليل أو ما يجري مجرى ذلك. ومن أمثله قول صاعد بن عيسى:

إذا لاح من برق العقيق ومِيضَة تدقّ على لمح العيون الشوائم

ويعلق ابن سنان على هذا البيت بقوله: "أفلا تراه لما أراد أنها خفية تدقّ على من ينظرها حسن التصغير في العبارة عنها"^(٩٤).

وشكا ابن سنان أيضاً من ولوع شعراء عصره وكتاب أهل زمانه بتكرار الألفاظ. وقد رآه بعضهم فناً اتبعوه، فوصف ابن سنان كلامهم هذا الذي يتعارض مع بعض شروطه للفصاحة بقوله: "وما أعرف شيئاً يقدر في الفصاحة ويغض من طلاوتها أظهر من التكرار لمن يؤثر تجنبه، وصيانة نسجه، إذ كان لا يحتاج إلى كبير تأمل، ولا دقيق نظر، وقلما يخلو واحد من الشعراء المجيدين أو الكتاب من استعمال ألفاظ يديرها في شعره، حتى لا يخلّ في بعض قصائده بها. وربما كانت تلك الألفاظ مختارة، يسهل الأمر في إعادتها وتكريرها، إذا لم تقع إلا موقعها، وربما كانت على خلاف ذلك".

ولحظ ابن سنان أن أحد شعراء عصره وهو: مهيار بن مرزوية (المتوفى سنة ٤٢٨هـ) كان "ممن عُري بلفظة طين وطينة" فكان يكررها في كل أشعاره. وهو وإن كان يضعها موضعها اللائق بها مرة فإنه كان يتكلف استعارتها لما لا يليق بها أخرى. وقد علق ابن سنان على عمل مهيار بقوله: "فهذا وإن لم يكن محموداً عندي، فهو أصلح من التكرار في القصيدة الواحدة أو البيت الواحد"^(٩٥).

ومما يلاحظ أن ابن سنان قد أكثر من ذكر أبي العلاء المعري إذ يبدو أنه كان معجباً به ومعتداً بتلمذه عليه. إذ كثيراً ما يقدمه ويشير إليه بقوله "شيخنا". ويمكن حصر استشهاد ابن سنان بأبي العلاء المعري في النقاط الثلاث التالية:

١- الاستشهاد بما حسن من شعره وتعبيره: فمن ذلك قول ابن سنان في موضوع الاستعارة: ومن الاستعارة المحمودة التي كأنها حقيقة قول شيخنا أبي العلاء:

وكأن حبك قال حظك في السرى فألطم بأيدي العيس وجه السبب

وهذا من قربه لو قيل إنه حقيقي غير مستعار جاز ذلك، وإن كان على محض الاستعارة أحسن وأحمد"^(٩٦).

٢- ذكر ما لم يحسن من شعر أبي العلاء إذ لم يكن إعجاب ابن سنان بالمعري وتلمذه عليه برآده عن أن يذكر بعض معاييب تعبيره كما في حديثه عن (المجانس) وهو فن ورد في شعر أبي العلاء، وسماه (مجانس التركيب)؛ لأنه يركب من الكلمتين ما يتجانس به الصيغتان، كقوله:

مطايا مطايا وجدكنّ منازلٌ منى زلّ عنها ليس عني بمقلع

وفي تعليقه على البيت يعلن ابن سنان عدم رضاه عنه إذ يقول:

"وما أحفظ لأحد من الشعراء شيئاً من قبيله، وهو عندي غير حسن ولا مختار ولا داخل في وصف من أوصاف الفصاحة والبلاغة"^(٩٧).

٣- ذكر بعض أقوال أبي العلاء في الحكم على جمال الشعر وقبحه، ومن ذلك قول المعري: "إن من الشعر ما يصل إلى غاية لا يمكن تجاوزها"^(٩٨).

الخاتمة

لقد كان مقياس الفصاحة لدى معظم اللغويين العرب القدماء ممن يهتمون بجمع الألفاظ وإيراد معانيها والاستشهاد بها مقياساً خارجياً منصباً على عنصرى الزمان والمكان، ولا يحفل بمعايير داخلية تخص الكلمة نفسها وترتيبها الداخلي ونوع حروفها وتآلفها وتنافرها وشروط نصاعتها وقوة تأثيرها.

ولكننا نرى، من بعد، أن مقياس الفصاحة قد اتسع لدى البلاغيين فشمّل النواحي الخارجية المتصلة بالزمان والمكان، كما شمل النواحي الداخلية التي تتناول مقومات الكلمة نفسها. فمن حيث الزمان والمكان لم يخرج البلاغيون عن الحدود الزمانية والمكانية التي وضعها اللغويون قبلهم إلا في أضيق الحدود من مثل ما أشرنا إليه في ثنايا البحث من استشهاد بأشعار أبي تمام والمتنبي وأبي العلاء. غير أن هذا وحده لم يكن كافياً عندهم، إذ ليس ممكناً في اعتقادهم كون

الكلمة فصيحة بمجرد عرضها على مقياس شكلي خارجي مع إهمال ما لها من مقومات ذاتية. بل ليس ممكناً عندهم أن تعتبر فصاحة الكلمة في ذاتها دون النظر إلى ما يجاورها من كلمات أو يكتنف الموقف الكلامي من ملابسات.

ولا شك أن اختلاف النظرة إلى وظيفة الكلمة في اللغة هو الذي سبب هذا الاختلاف بين اللغويين و البلاغيين، فاللغويون يهتمون بسلامة اللفظة ونقائها ومن ثمّ الاطمئنان إليها حتى يمكن الاستشهاد بها واستخدامها في الكلام. والبلاغيون يهتمون بالتركيب وسلاستها وما يقوم به ائتلاف الحروف والكلمات من دور في ذلك.

الحواشي

- ١- انظر: أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ): مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م، مادة (ق ي س)؛ ابن منظور (ت ٧١١هـ): لسان العرب، دار صادر، بيروت، ب ت، مادة (ق ي س)؛ الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): أساس البلاغة، ط ١٩٧٩م، مادة (ق ي س).
 - ٢- التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٥م، ص ٢٣٢.
 - ٣- المصدر نفسه ص ٢٣٣.
 - ٤- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م، ص ٨ وما بعدها.
 - ٥- محمد بركات أبو علي: فصول في البلاغة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٣، ص ٥، ٧.
 - ٦- انظر: ماهر مهدي هلال: جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٨٩: "الفصاحة أذن كانت تعني صفة للألفاظ التي تحاكي ألفاظ القرآن وتوافقها، وعلى طريقة العرب الفصحاء".
- ويرى بعض الدارسين المحدثين أن الفصحى هي لغة قریش من بين قبائل العرب، فهي المثال الذي يحتذى ويقاس عليه. انظر الفصل الخاص بمقاييس الفصحى: صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٧٦م ص ١٠٩ وما بعدها.
- وانظر: ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، بيروت، ١٩٦٣م، ص ٥٢؛ والسيوطي: المزهري في علوم اللغة، دار الفكر، بيروت، ب ت، ج ١ ص ٢١ وما بعدها.

- ٧- انظر على سبيل المثال لا الحصر:
- د. محمد علي رزق الخفاجي: علم الفصاحة العربية - مقدمة في النظرية والتطبيق -، القاهرة، ١٩٧٩.
- د. محمد جابر فياض: مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٦، ج ١، آذار ١٩٨٥م؛ ص ٢٦٢-٢٩٨.
- د. توفيق علي الفيل: الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية، حوليات كلية الآداب - جامعة الكويت، الرسالة السابعة والعشرون، ١٩٨٥م، ص ٩-٥٣.
- د. أحمد مطلوب: مصطلحات بلاغية، بغداد، ١٩٧٢، ص ٩-٤٠.
- د. أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، بغداد، ١٩٨٠، ص ١١-٥٠.
- د. محمد بركات أبو علي: فصول في البلاغة، ص ٢٥-٩٦.
- د. ماهر مهدي هلال: جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب ص ٨٧-١٢٤.
- د. عبدالكريم السالم: مخطوطة دكتوراه باللغة الإنجليزية،
Rhetoric in al-Mathal al-Sa'ir- Ibn al- Athir's Contribution to 'Ilm al- Balaghah, University of Cambridge, 1986.
- ٨- لمزيد من التفصيل، انظر: د. محمد علي رزق الخفاجي: علم الفصاحة العربية مقدمة في النظرية والتطبيق، ص ٢٢ وما بعدها؛ د. محمد جابر فياض: مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً، مجلة المجمع العلمي العراقي، ص ٢٦٤ وما بعدها.
- ٩- دائرة المعارف الإسلامية، مادة فصاحة (باللغة الإنجليزية). ص ٨٢٤.

يرى بعض الدارسين المحدثين (انظر مثلاً د. محمد علي الخفاجي ص ٥٤) أن استخدام المصطلحين: فصاحة وبلاغة بمعنى واحد استمر حتى منتصف القرن الخامس الهجري.

١٠- أبو هلال العسكري: الصناعتين، القاهرة، ١٩٥٢م، ص ٧.

ويبدو من هذا تأثر أبي هلال العسكري بأقوال سابقه حول دلالات المصطلحين حين يستخدمان لوصف حسن الكلام وجودته بالفصاحة والبلاغة. وهنا يبدو المصطلحان عندما يؤديان معنى واحداً. ولكنه حين بدأ بالتفريق بين مفهوميهما انجلى له الفروق الدقيقة بينهما. وهو بذلك يمهّد السبيل لمن جاء بعده من مثل ابن سنان الخفاجي وغيره ليستخدما المصطلحين بخلاف ما ورد لدى السابقين. انظر أيضاً: ماهر مهدي هلال، ص ٨٦ و ١٠١، ص ١٠١.

١١- الصناعتين ص ٧ وما بعدها. انظر د. محمد علي الخفاجي (ص ٥٤) الذي يرى أن أول فصل بين مدلولي المصطلحين قد نشأ على يد ابن سنان الخفاجي (المتوفى سنة ٤٦٦هـ). وقد حدّد د. الخفاجي المراحل التي تطورت فيها دلالات المصطلحين بثلاث مراحل:

الأولى: وقد حددها حتى نهاية القرن الأول الهجري، واستعملت فيها الفصاحة والبلاغة بمدلولهما اللغوي.

والثانية: تمتد حتى منتصف نهاية القرن الخامس الهجري، وفيها يختلط مفهوما المصطلحين.

والثالثة: وهي المرحلة التي استخدمت فيها الفصاحة بمعناها الاصطلاحي، وهي وإن بدأت جذورها لدى الجاحظ قد تبلورت لدى ابن سنان الخفاجي، ونضجت على يد السكاكي والقزويني والسبكي وغيرهم من المتأخرين.

- ١٢- انظر على سبيل المثال: ابن فارس: الصحابي في فقه اللغة ص ٥٢؛
السيوطي: المزهري ج ١ ص ٢٠٩-٢١١، د. صبحي الصالح: دراسات في فقه
اللغة ص ١٠٩، ١١٦
- ١٣- لمزيد من التفصيل حول حدود الاحتجاج الزمانية والمكانية انظر: السيوطي:
المزهري، ج ١ ص ٢١١-٢١٢؛ رمضان عبدالنواب: فصول في فقه العربية،
مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣، ص ٩٥ وما بعدها.
- ١٤- استخدم مصطلح (عربية) قديماً ليدل على (النحو). انظر ابن النديم:
الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٥٩،
- ١٥- حجة: بمعنى أن يحتج بلغاتهم في تقعيد قواعد اللغة والنحو. وقد تعني قبول
لغاتهم للاحتجاج بها على قواعد اللغة والنحو.
- ١٦- يروى: أعمل. وقد يراد بها أقيس- ولغات بمعنى لهجات، وقد تعني شواذ.
السيوطي: المزهري، ج ١، ص ١٨٤، ١٨٥
- ١٧- ثعلب: الفصيح، بتحقيق د. عاطف مذكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣،
ص ٢٦٠. وانظر السيوطي: المزهري ج ١ ص ١٨٤، ١٨٥
- ١٨- روى أن رسول الله ﷺ قال: "أنا أفصح العرب بيد أني من قریش". ورد
الحديث في كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (المتوفى سنة ٢٢٤هـ):
غريب الحديث، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن -
الهند، ١٦٨٤هـ/ ١٩٦٤م، ج ١ ص ١٤٠. وانظر ابن فارس: الصحابي،
ص ٧٥؛ والسيوطي: المزهري ج ١ ص ٢٠٩، وعبارة المزهري هي: "أنا أفصح من
نطق بالضاد بيد أني من قریش". وورد في بعض روايات الحديث ميد بدلاً من
بيد، وقد أشار أبو عبيد إلى تعاقب الميم والباء في هذا الحديث.
- ١٩- ابن النديم: الفهرست ص ٣٧.

تناول عدد غير قليل من الدارسين المحدثين لغة قريش بالدراسة والتحليل، انظر على سبيل المثال: علي عبدالواحد وافي، فقه اللغة، القاهرة، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٧٢، ص ١٠٨-؛ عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، ١٩٧٢، ص ١١٣؛ د. عبدالجليل عبدالرحيم: لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة - عمان ١٤٠١هـ / ١٩٨١م، ص ٣٩-؛ جواد علي: لهجة القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث، سنة ١٩٥٤، ص ٢٧٤-.

٢٠- ابن فارس: الصحابي، ص ٣٥،-٥٦

٢١- تجلّى هذا الموقف عند ابن جنّي وبخاصة في كتاب الخصائص ج ٢ ص ١٠، إذ قد جعل ابن جنّي كلامه في باب سمّاه "باب اختلاف اللغات وكلّها حجة".

٢٢- إذا أخذنا بعين الاعتبار مواقف غالبية اللغويين أن لغة القرآن الكريم هي نفسها لغة قريش، فإننا نقرب من مقياس موحد لاعتبار الفصاحة اللغوية هي لغة قريش، انظر: صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص ١١١

٢٣- انظر: محمد حنيف فقيهي: نظرية إعجاز القرآن. ص ٥٧ وما بعدها.

٢٤- انظر مثلاً الرماني المعتزلي في رسالته "النكت في إعجاز القرآن الكريم"، نشر ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٨م، فقد اعتقد المعتزلة بمذهب الصرفة الذي يعني أن الله قد صرف العرب عن أن يعارضوا القرآن أو أن يأتوا بمثله.

٢٥- نظرية إعجاز القرآن ص ١١٦،-١١٨

٢٦- يرتبط موضوع "الصناعتين" - أي الشعر والنثر - عند أبي هلال العسكري (المتوفى سنة ٣٩٥هـ) بعلم البلاغة ومعرفة الفصاحة، وبهما يعرف إعجاز كتاب الله تعالى، انظر المقدمة ص ١.

ويرى د. إحسان عباس (تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م، ص ٣٤٥): أن فكرة الإعجاز قد سارت في طريقين: أحدهما: الطريق التي سار فيها ابن المعتز وقدامة وتبعهما فيها الرماني، وهي تحليل الإعجاز عن طريق البديع، أو دراسة الصور البيانية في القرآن، وكان ابن قتيبة قد ألم بأطراف هذه الطريقة في كتابه "مشكل القرآن". والثانية هي مذهب القائلين بالنظم والتأليف، وهي طريقة الجاحظ والآمدي، وفيها سار الخطابي عندما تحدث عن الإعجاز. وكان الجاحظ قد ألف في فكرة الإعجاز كتاباً سماه "نظم القرآن".

٢٧- انظر: د. إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، ص ٣٤٥ وما بعدها، إذ أورد د. عباس إعجاز الباقلاني في الفصل الخاص بالمتعلق بالاتجاهات النقدية في القرن الرابع الهجري المعنون "النقد وفكرة الإعجاز".

٢٨- د. شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، ص ١١٧.

٢٩- الباقلاني: إعجاز القرآن، ص ١٢٧، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التعريف يعزوه القاضي عبد الجبار (المغني ج ١٦ ص ١٩٧) إلى شيخه أبي هاشم الجبائي (المتوفى سنة ٣٢١هـ).

٣٠- الباقلاني: إعجاز القرآن، ص ١٢٧.

٣١- انظر مثلاً: النكت في إعجاز القرآن ص ٢٩، إذ يعرف البلاغة بقوله: "إنها إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ".

٣٢- يرى د. شوقي ضيف (البلاغة تطور وتاريخ ص ١٠٨-١٠٩) أن الباقلاني قد تأثر ببعض أعلام المعتزلة من مثل الجاحظ والرماني في أن مرجع الإعجاز في القرآن الكريم إلى نظمه وأسلوبه، وأن القرآن يرتفع إلى أعلى طبقة من طبقات البلاغة ونظمه مخالف للمألوف من كلام العرب. غير أنه - أي الباقلاني - لم يستطع تفسير الإعجاز القرآني من حيث نظمه تفسيراً مفصلاً دقيقاً على الرغم من إطنابه.

٣٣- المغني، ج ١٦، ص ١٩٧

٣٤- تجدر الإشارة أن الإمام أبا الحسن الأشعري مؤسس الأشعرية قد تتلمذ على أبي علي الجبائي (المتوفى سنة ٣٠٣هـ) وابنه أبي هاشم.

انظر: د. جلال محمد عبدالحميد موسى: نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢، ص ١٦٨-١٦٩

٣٥- المغني، ج ١٦، ص ١٩٧

٣٦- البلاغة تطور وتاريخ، ص ١١٥-١١٦

٣٧- المغني، ج ١٦، ص ١٩٩

٣٨- ماهر هلال، ص ١٠٣؛ وانظر: شوقي ضيف، البلاغة تطور وتاريخ، ص ١١٧-١٢٠

٣٩- دلائل الإعجاز، ص ٣٥٢

٤٠- المصدر نفسه من ٣٠-٣١، ص ٣٤٩-٣٥٠، وانظر رسالة عبدالقاهر الجرجاني في إعجاز القرآن المسماة (الشافية) ص ١٤٣. وقد تبني أحد الدارسين المحدثين هذا المصطلح فجعله عنواناً لمؤلف له. انظر د. محمد علي رزق الخفاجي: علم الفصاحة العربية، ص ٤٢ وما بعدها.

٤١- الدلائل ص ٣٠-٣١

- ٤٢- المصدر نفسه ص، ٤٣
- ٤٣- المصدر نفسه ص، ٤٥
- ٤٤- المصدر نفسه ص ٣١٩، وانظر ص، ٢٨٥
- ٤٥- انظر الفصل الخاص بهذه القضية ص ٣١١،-٣١٢
- ٤٦- المصدر نفسه ص، ٢٠٠
- ٤٧- د. أحمد مطلوب: عبدالقاهر الجرجاني - بلاغته ونقده - بيروت، ١٩٧٣، ص ١٠٤.
- ٤٨- الدلائل ص ٣٦. وقد كرر عبدالقاهر الفكرة نفسها عدداً من المرات من مثل تأكيده (ص ٣٨) على أن تفاضل الألفاظ يكون من جهة "ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ".
- ٤٩- المصدر نفسه ص ٣٨،-٣٩
- ٥٠- المصدر نفسه ص ٣٩،-٤٠
- ٥١- المصدر نفسه ص ٣٥. ويؤكد عبدالقاهر هذا المعنى بقوله في موضع آخر (ص ٤٥٥): "واعلم أننا لا نأبى أن تكون مذاقه الحروف وسلامتها مما يتقل على اللسان داخلاً فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد الإعجاز، وإنما الذي ننكره ونفيل رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزاً به وحده، ويجعله الأصل العمدة فيخرج إلى ما ذكرنا من الشناعات". وانظر أحمد مطلوب: عبدالقاهر الجرجاني، ص ١٠٦ ود. ماهر هلال: جرس الألفاظ، ص ١١٢.
- ٥٢- عبدالقاهر الجرجاني ص ١١٥-١١٦. يرى د. مطلوب أن عبدالقاهر "ليس ممن يتأرجح بين اللفظ والمعنى بل هو ممن جمع بينهما وسوّى بين خصائصها وجعلها شيئاً واحداً يعتمد على الصياغة". ثم يضيف: "وليس

بينه وبين الجاحظ خلاف فكلاهما يرى الصياغة الأدبية هي التي يتفاضل بها أصحاب الكلام".

٥٣- تناول عدد من الباحثين نظرية عبدالقاهر الجرجاني في النظم بالدرس والتحليل ومن هؤلاء:

- د. محمد مندور: في الميزان الجديد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ب ت، ص ١٨٢-.

- د. درويش الجندي: نظرية عبدالقاهر في النظم، دار نهضة مصر، ١٩٦٠.

- د. أحمد أحمد بدوي: عبدالقاهر الجرجاني، ص ١٠١-.

- د. عبدالقادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٦١.

- د. أحمد مطلوب: عبدالقاهر الجرجاني، ص ٥١-.

- د. أحمد مطلوب: أساليب بلاغية، ص ٧٢-.

- د. البدرابي زهران: عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦، ص ١٦٥-.

٥٤- انظر أحمد مطلوب: عبدالقاهر الجرجاني ص ١٠٦.

٥٥- الدلائل ص ٤٠٣.

٥٦- المصدر نفسه ص ٣١-٣٢.

٥٧- المصدر نفسه ص ٦٤.

٥٨- المصدر نفسه ص ٣٢.

٥٩- المصدر نفسه ص ٤٠.

٦٠- أساليب بلاغية - الفصاحة - البلاغة - المعاني - ص ٣٤-٥٠.

٦١- الدلائل ص ٣٣١.

٦٢- المصدر نفسه ص ٣٣٥.

٦٣- المصدر نفسه ص ٣٤٩-٣٥٠.

والجزالة: نعت اقترن بفصاحة اللفظة لتخصيصها بصورة من الصور قد تكون حسنة وقد تكون غير ذلك. وقد ربط أبو هلال العسكري "الفصاحة" بالجزالة في قوله: وشهدت قوماً يذهبون إلى أن الكلام لا يسمى فصيحاً حتى يجمع مع هذه النعوت فخامة وشدة جزالة". (الصناعتين ص ١٤، ١٥، ٦٣).

وكذلك يربط ابن رشيق (العمدة، ج ١ ص ٩٣) بين الفصاحة والجزالة إذ يقول: "ليست الجزالة والفصاحة أن يكون توليد الألفاظ حوشياً خشناً ولا أعرابياً جافياً، ولكن حال بين الحالين".

انظر تطور معنى الجزالة: د. ماهر هلال: جرس الألفاظ، ص ٤٧-٤٨.

٦٤- الدلائل ص ٣٥٢.

٦٥- المصدر نفسه ص ٣٥٢-٣٥٣، ص ٤٥٨-٤٥٩.

٦٦- المغني ج ١٦ ص ٢٠٠، وعبارة القاضي عبدالجبار هي: "قأما حسن النغم، وعذوبة القول فمما يزيد الكلام حسناً على السمع، لا أنه يوجد فضلاً في الفصاحة". وانظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ ص ١١٧ وما بعدها.

٦٧- شوقي ضيف: البلاغة ... ص ١١٩.

٦٨- الدلائل ص ٢٩٩-٣٠١.

- ٦٩- د. عبدالقادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، ص ٣٦٥-٣٦٧؛
وانظر: أحمد أحمد بدوي: عبدالقاهر الجرجاني، ص ١٠٥-١٠٦.
٧٠- ابن سنان: سر الفصاحة، ٥٨-٥٩.

لقد أشار ابن سنان في مقدمة كتابه إلى اختلاف الدارسين "في مائة الفصاحة وحقيقتها" وهو لذلك ينبري لسد الثغرة التي يراها في تناول الفصاحة. ومن أجل ذلك يضيف قوله: "علم أن الغرض بهذا الكتاب معرفة حقيقة الفصاحة، والعلم بسرها". وهذا ما جعله يسمي كتابه كله بـ"سر الفصاحة". ولكن أحد الدارسين المحدثين (د. محمد جابر فياض، ص ٢٧٨) يرى أن ابن سنان وإن قدّم أن غرضه هو معرفة حقيقة الفصاحة إلا أن حديثه عن مفهوم الفصاحة وحدها لا يتناسب وعنوان الكتاب والأهمية التي ذكرها لها في بداية حديثه عنها، مع أنه لم يكذب شيئاً من شروط الفصاحة إلا أشار إليه، ولكن حقيقة الفصاحة وماهيتها شيء، وشروطها شيء آخر".

٧١- سر الفصاحة ص ٢٣٤.

٧٢- انظر: شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ ص ١٥٣؛ وماهر مهدي هلال، ص ٩٥؛ ومحمد علي رزق الخفاجي: علم الفصاحة: ص ٦٠-٦١.

٧٣- سر الفصاحة، ص ٦٠. يرى ماهر مهدي هلال (ص ٩٥) أن ابن سنان "إنما يتحرى الناحية الجمالية في عموم هذه المصطلحات. وإذا خصصت في اللفظ فأولى من هذه بالحجة قول النبي ﷺ للعباس وقد سأله: فيم الجمال؟ فقال: "في اللسان".

٧٤- سر الفصاحة ص ٦٣.

٧٥- المصدر نفسه. ص ١٦٩-١٧٥.

- ٧٦- المصدر نفسه ص ١٩٩ .
- ٧٧- المصدر نفسه ص ٢٠١ .
- ٧٨- المصدر نفسه ص ٢٠٧-٢٠٨ .
- ٧٩- المصدر نفسه ص ٢٢٠ .
- ٨٠- المصدر نفسه ص ٢٢١ .
- ٨١- المصدر نفسه ص ٢٢٢ .
- ٨٢- المصدر نفسه ص ٢٢٩-٢٣٠ .
- ٨٣- المصدر نفسه ص ٢٣٢-٢٣٣ . يرى ابن سنان أن "المثال لا بدّ أن يكون أظهر من الممثل، فالغرض بإيراده إيضاح المعنى وبيانه".
- ٨٤- المصدر نفسه ص ٢٣٣ .
- ٨٥- المصدر نفسه ص ١٢٠ .
- ٨٦- المصدر نفسه ص ١٢٦، وانظر ص ١٢٩، ١٣٣ .
- ٨٧- المصدر نفسه ص ١٦٣ .
- ٨٨- المصدر نفسه ص ١٦٥ .
- ٨٩- المصدر نفسه ص ٢٨٣-٢٨٤ .
- ٩٠- المصدر نفسه ص ١٣٣؛ وانظر ص ٢٨٤ .
- ٩١- المصدر نفسه ص ٥٧ .
- ٩٢- ذكره السيوطي في البغية (ج ٢ ٧-٨)، فقال: كان عالماً باللغة والآداب والأخبار. وذكر أيضاً أن اسمه صاعد بن الحسن بن عيسى الربيعي البغدادي.
- ٩٣- سر الفصاحة ص ٧١ .

- ٩٤- المصدر نفسه ص ٨٩-٩٠.
- ٩٥- المصدر نفسه ص ١٠٦.
- ٩٦- المصدر نفسه ص ١٣٩؛ وانظر ص ٩٠، و ص ٢٤٩-٢٥٠.
- ٩٧- المصدر نفسه ص ١٩٨؛ وانظر ص ٢٢٧.
- ٩٨- المصدر نفسه ص ١٣٥؛ وانظر بعض أحكامه على أبيات شعرية معينة ص ٨٩، و ص ١٨٠.

مصادر البحث ومراجعته

أ- المصادر:

- ١- ابن جني، عثمان: الخصائص، ط. بيروت (بدون تاريخ).
- ٢- ابن رشيق القيرواني: العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٩٨١م.
- ٣- ابن سنان الخفاجي: سرّ الفصاحة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- ٤- ابن فارس الرازي، أحمد: الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق مصطفى الشويمي، بيروت، ١٩٦٣م.
- مجمل اللغة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٥- ابن منظور:
- لسان العرب، دار صادر، بيروت (بدون تاريخ).
- ٦- ابن النديم، محمد بن إسحق: الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.
- ٧- أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي: غريب الحديث، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م.
- ٨- أبو هلال، الحسن بن سهل العسكري: الصناعتين، القاهرة. ١٩٥٢م.
- ٩- الباقلائي، أبو بكر محمد بن الطيب، إجاز القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة، ١٩٧١م.
- ١٠- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى: فصيح الكلام، بتحقيق الدكتور عاطف مدكور، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣م.

- ١١- الجرجاني، عبدالقاهر - دلائل الإعجاز في علم المعاني بتحقيق عبدالمنعم خفاجي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٤٠٢هـ / ١٩٨١م.
- الرسالة الشافية، نشر ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تحقيق محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، ط٢، ١٩٦٨.
- ١٢- الجرجاني، علي بن محمد بن علي: التعريفات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٩٨٥م.
- ١٣- الزماني، أبو الحسن علي بن عيسى: النكت في إعجاز القرآن الكريم، نشر ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، دار المعارف بمصر، ط٢، ١٩٦٨م.
- ١٤- الزمخشري، محمود بن عمر، أساس البلاغة، ١٩٧٩م.
- ١٥- السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- ١٦- القاضي عبدالجبار الأسد آبادي: المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء السادس عشر، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٣٨٠هـ / ١٩٦٠م.

ب- المراجع

- ١- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة السابعة، ١٩٨٥م.
- ٢- إحسان عباس: تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٣م.
- ٣- أحمد أحمد بدوي: عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ.
- ٤- أحمد مطلوب: - أساليب بلاغية، بغداد، ١٩٨٠.
- عبدالقاهر الجرجاني- بلاغته ونقده-، بيروت، ١٩٧٣.
- مصطلحات بلاغية، بغداد، ١٩٧٢.
- ٥- البدرابي زهران: عالم اللغة عبدالقاهر الجرجاني، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦.
- ٦- توفيق علي الفيل: الفصاحة: مفهومها وبم تتحقق قيمها الجمالية، حوايات كلية الآداب - جامعة الكويت. الرسالة السابعة والعشرون، ١٩٨٥م.
- ٧- جلال محمد عبدالحميد موسى: نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، ١٩٨٢م.
- ٨- جواد علي: لهجة القرآن الكريم، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث، ١٩٥٤م.
- ٩- دائرة المعارف الإسلامية (باللغة الإنجليزية): مادة فصاحة.

- ١٠- درويش الجندي: نظرية عبدالقاهر في النظم، دار نهضة مصر، ١٩٦٠م.
- ١١- رمضان عبدالنواب: فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.
- ١٢- شوقي ضيف: البلاغة تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، الطبعة السادسة، ١٩٨٣م.
- ١٣- صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة السادسة، ١٩٧٦م.
- ١٤- عبدالجليل عبدالرحيم: لغة القرآن الكريم، مكتبة الرسالة، عمان ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ١٥- عبدالقادر حسين: أثر النحاة في البحث البلاغي، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٧٥م.
- ١٦- عبدالكريم السالم الحيارى: مخطوطة رسالة دكتوراه باللغة الإنجليزية.
- Rheroric in al –Mahtal al- Sa’ir- Ibn al-Athir’s Contribution to ‘Ilm al-Balaghah, University of Cambridge, 1986.
- ١٧- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، بيروت، ١٩٧٢م.
- ١٨- علي عبدالواحد وافي: فقه اللغة، القاهرة، الطبعة السابعة، القاهرة، ١٩٧٢م.
- ١٩- ماهر مهدي هلال: جرس الألفاظ ودلالاتها في البحث البلاغي والنقدي عند العرب، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

- ٢٠- محمد بركات أبو علي: فصول في البلاغة، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٣م.
- ٢١- محمد جابر فياض: مفهوم الفصاحة لغة واصطلاحاً، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد ٣٦، ج ١، آذار، ١٩٨٥م.
- ٢٢- محمد حنيف فقيهي: نظرية إعجاز القرآن عند عبدالقاهر الجرجاني عن كتابه: أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، بيروت، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- ٢٣- محمد علي رزق الخفاجي: علم الفصاحة العربية - مقدمة في النظرية والتطبيق -، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩م.
- ٢٤- محمد مندور: في الميزان الجديد، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة (بدون تاريخ).
